أداة دعم السياسات

برنامج مشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية من أجل تعزيز العمل اللائق للمرأة
من خلال سياسات النمو الشامل والاستثمار في مجال الرعاية

آذار/ مارس 2021

نقييم حزم التحفيز المالي من منظور المساواة المبنية على النوع الاجتماعي[1]

النقاط الرئيسية

- تهدف أداة دعم السياسات إلى دمج المسائل المتعلقة بالمساواة المبنية على النوع الاجتماعي في حزم التحفيز المالي الوطنية وفي تصميم استجابات السياسة الوطنية.
- أولاً، تحدد الطرق التي تبرز مساهمة النوع الاجتماعي في إحداث عدم المساواة والحرمان المادي، بناءً على تأثيرات كوفيد-19 المتعلقة تحديداً بالنوع الاجتماعي.
- ثانياً، تناقش مدى ملائمة حجم الحزم المالية لحجم المشكلة التي تهدف إلى حلها.
- ثالثاً، تخضع حزم الاستقرار والتحفيز المالي للتقييم من منظور المساواة المبنية على النوع الاجتماعي لتحديد المجالات التي يمكن أن تستهدفها سياسات الاقتصاد الكلي بشكل فعال لمعالجة الآثار المتعلقة بالنوع الاجتماعي للأزمة، إلى جانب التوجيه بشأن المؤشرات التي يمكن استخدامها في تقييمات السياسات.
- رابعاً، تخضع السياسة النقدية كذلك للتقييم من منظور المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.
- خامساً، تراعي الأداة دور الميزانية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في وضع حزم التحفيز المالي والنقدي وتقييمها.

أولاً: المقدمة

وجَّه الأمين العام للأمم المتحدة نداءً عاجلاً للتحرك، إذ تُعد جائحة كوفيد-19 أحد أخطر التحديات التي واجهها هذا العالم في عصرنا، ولا سيما أنها أزمة إنسانية لها عواقب وخيمة على الصحة والمجتمع والاقتصاد. ونظراً إلى أن هذا الفيروس مستجد في حياتنا، فإنه يتطلب استجابة غير مسبوقة، وينبغي حالياً اتخاذ إجراءات سياسية منسقة وحاسمة ومبتكرة من بلدان العالم، على أن يشمل ذلك استجابة مالية شاملة وواسعة النطاق. وقد اقترح الأمين العام للأمم المتحدة أنه من أجل معالجة الأزمة بشكل مناسب، يجب أن تعادل الحزم المالية 10 بالمائة من قيمة إجمالي الناتج المحلي العالمي.[2]

واستجابةً لهذه الدعوة، وضع قادة الدول الذين يواجهون أزمة اجتماعية واقتصادية ذات أبعاد غير مسبوقة حزم استقرار وتحفيز مالي استجابةً لجائحة كوفيد-19. ووفقاً لأداة تتبع السياسات التي أطلقها صندوق النقد الدولي بشأن الاستجابات الاقتصادية الرئيسية لكوفيد-19، تبنى 193 بلداً شكلاً من أشكال السياسة المالية لتحقيق استقرار اقتصاداتها.[3] أفادت تقديرات *بلومبرغ نيوز* أنه في منتصف نيسان/أبريل 2020، خصصت الحكومات أكثر من 8 تريليونات دولار أمريكي لمكافحة الجائحة في شكل إنفاق مباشر وضمانات بنكية وضخ قروض وأسهم.[4]

---

[1] أعدت ستيفاني سيغينو أداة السياسة الماثلة مستفيدة في ذلك من تعليقات أورادها سيث، كبيرة الاستشاريين المعنيين بشؤون النوع الاجتماعي والاقتصاد الكلي بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفاليريا إسكيفيل، أخصائية سياسات التوظيف والنوع بمنظمة العمل الدولية. والآراء والنُهج المقترحة في هذا المنشور لا تمثل بالضرورة موقف الشركاء الممولين.

[2] الأمم المتحدة. (2020). "الأمين العام للأمم المتحدة يطلق خطة لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة المحتملة لجائحة كوفيد-19." بيان صحفي بتاريخ 1 آذار/مارس 2020. http://www.unodc.org/unodc/en/press/releases/2020/April/united-nations-secretary-general-launches-plan-to-address-the-potentially-devastating-socio-economic-impacts-of-covid-19.html

[3] يمكن العثور على أداة تتبع السياسات التي أطلقها صندوق النقد الدولي بشأن استجابات السياسات لكوفيد-19 على: https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#I. وتمثل الحزم المالية في بعض البلدان عمليات إعادة تخصيص من إجمالي الإنفاق المالي وليس زيادة فيه. ولا يمكن تحديد نسبة الحزم المالية التي تمثل تمويلاً "إضافياً" للميزانية إلا على أساس كل حالة على حدة.

[4] Jamrisko, M. و G. Hunter. (2020). "When $8 Trillion in Global Fiscal Stimulus is Not Enough." Bloomberg News، 22 أبريل. https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-04-23/when-8-trillion-in-global-fiscal-stimulus-still-isn-t-enough

ونظراً إلى مدّة الأزمة وحدَّتِها، شرعت العديد من البلدان في إصدار مزيد من حزم الاستقرار والتحفيز المالي في غضون شهرين فقط، وستحذو حذوها بلدان أخرى كثيرة. إن كيفية إنفاق هذه الأموال أمر مهم للغاية، ليس فقط للتخفيف من أسوأ آثار الكارثة الاقتصادية التي تواجهها البلدان، ولكن أيضاً لتحقيق المرونة في المستقبل.

تُزيد الأزمات، سواء أكانت ناجمة عن عوامل بيئية أم اقتصادية أم اجتماعية أم صحية، من سوء حالات عدم المساواة القائمة فيما يتعلق بالعرق والنوع والطبقة، بل وتمثل وقوداً يفاقم تلك الحالات. وتتفاقم الآثار السلبية للأزمات لمن يندرجون ضمن أكثر من فئة من هذه الفئات الثلاثة. وبالتالي، فإن النساء ذوات البشرة الملونة أو نساء الشعوب الأصلية التي تقع ضمن الطبقة الأقل دخلاً، على سبيل المثال، يتضررن بشكل خاص في أوقات الأزمات. ويمكن أن تكون الاستجابات الحكومية للأزمات بمثابة عامل مُعادل وذلك في حال خُصصت السياسات لتلبية احتياجات ذوي الموارد المادية والاجتماعية المحدودة والأكثر تأثراً بالأزمات.

بالنظر إلى الآثار السلبية غير المتناسبة للأزمة على النساء والفتيات، من الضروري أن يُراعَى تضمين المسائل المتعلقة بالمساواة المبنية على النوع الاجتماعي في حزم التحفيز المالي الوطنية وكذلك عند تصميم استجابات السياسات الوطنية. وتلبي أداة دعم السياسات هذا الغرض، حيث تستند إلى المذكرة التوجيهية التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تقييم حزم التحفيز المالي وتفعيل فيها الاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. ويتمثل الغرض منها في توجيه المكاتب القُطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية وشركائهما في المجتمع المدني لتقييم وتفعيل استجابتها للتحفيز المالي ومراعاتها للنوع الاجتماعي على المستويات الوطنية. فضلاً عن ذلك، تحدد أداة دعم السياسات المجالات والمبادئ المستهدفة للمساعدة في تقييم الاستجابات الحكومية الوطنية للأزمة الصحية والاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد-19 من حيث أثرها المرتبط بالنوع الاجتماعي، مع التركيز على الأثر السلبي المركب للتقاطعية على التخفيف من أسوأ آثار الأزمة.

نُظمت أداة دعم السياسات على النحو التالي: أولاً، نحدد القنوات التي تبرز فيها مساهمة النوع الاجتماعي في إحداث عدم المساواة والحرمان المادي، بناءً على تأثيرات جائحة كوفيد-19 المتعلقة تحديدًا بالنوع الاجتماعي. ويلي ذلك مناقشة مدى ملائمة حجم الحزم المالية لحجم المشكلة التي تهدف إلى حلها. وفي القسم التالي، نحدد المجالات التي يمكن أن تستهدفها سياسات الاقتصاد الكلي بشكل فعال لمعالجة الآثار من منظور النوع الاجتماعي للأزمة، إلى جانب التوجيه بشأن المؤشرات التي يمكن استخدامها في تقييمات السياسات. ثم يكرر القسم التالي التحليل للسياسات النقدية. وأخيراً، ننظر في دور وضع ميزانية تراعي المنظور الاجتماعي في وضع الحزم المالية وتقييمها. ورغم وجود تشابه بين البلدان، بغض النظر عن اختلاف مراحل نموها وهيكلها الاقتصادي، إلا أن التركيز في هذه المذكرة ينصب على البلدان النامية.

ثانياً: تأثير النوع الاجتماعي على الأزمة الصحية والاقتصادية الناتجة عن كوفيد-19: الطرق المتعددة

من المفيد تحديد المجالات الرئيسية التي تكون فيها آثار الأزمة متباينة بحسب النوع الاجتماعي من أجل تقييم السياسات الحكومية التي تهدف لمعالجة الأزمة الصحية والاقتصادية الناتجة عن كوفيد-19 من حيث آثارها على تحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي أو عدم تحقيقها. ويوضح هذا القسم بشكل عام مجالات التركيز في مراجعة السياسات المالية والنقدية.

إن الأدلة ليست قوية حتى الآن، ولكن التقييمات المبكرة تشير إلى أن معدل الوفيات نتيجة الإصابة بكوفيد-19 أعلى لدى الرجال من النساء.[5] ووفقاً لمنظمة Global Health 5050، شكّل الرجال 64 بالمائة من الوفيات الناجمة عن الإصابة بكوفيد-19 على مستوى العالم حتى 27 آذار/مارس 2020. وإذ نواصل تقييم آثار هذه الأزمة من منظور النوع الاجتماعي، فإن معدلات الوفيات المرتفعة لدى الرجال تستحق الدراسة بمزيد من التعمق. ويحتمل أن يكون ارتفاع معدلات وفيات الرجال مرتبطاً بأعراف النوع الاجتماعي المتعلقة بالذكورة، ويتضح ذلك بشكل أكبر في أوقات الحرب، ولكن عوامل الإجهاد الصحية المرتبطة بالذكورة يمكن أن تؤدي أيضاً إلى ارتفاع معدل الوفيات، مثل ارتفاع معدلات التدخين وتناول الكحوليات.

في المقابل، ينبع الضعف غير المتناسب للمرأة في مواجهة الأزمات الاقتصادية والصحية من مجالين رئيسيين: (1) القواعد والقوالب النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تؤدي إلى تحمُّل المرأة العبء الأكبر في أعمال الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر، و(2) السياسات المؤسسية التي تفضل الرجال كعاملين وأصحاب مشاريع والتي تضر بالمرأة وتترك نسبة أكبر من النساء في أوضاع اقتصادية غير مستقرة وبالتالي أوضاع اجتماعية ضارة مثل التعرض للعنف المنزلي بسبب قلة الدخل بما يخلف وراءه علاقات خطيرة.

ويمكن أن يؤدي الاستخدام الفعَّال للسياسات المالية والنقدية إلى تعويض أوجه عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في الأسواق والمؤسسات الخاصة، مثل أسواق العمل والشركات والمصارف وما إلى ذلك.

ولذلك، ينبغي تحديد المجالات الرئيسية لعدم المساواة من أجل فهم كيفية تقييم فعالية السياسات المالية والنقدية للتخفيف من التأثير غير المتناسب لكوفيد-19 والتداعيات الاقتصادية على النساء. ونناقش هنا خمسة مجالات رئيسية، وهي سبل كسب العيش، والحماية الاجتماعية، والصحة، والأمن الغذائي، والبنية التحتية العامة والمسكن.

[5] هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). "كوفيد-19 وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات." https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/issue-brief-covid-19-and-ending-violence-against-women-and-girls-en.pdf?la=en&vs=5006

(أ) سبل كسب العيش

التوظيف وظروف العمل

- *التمييز في الوظائف* - تتعرض النساء في الغالب إلى التمييز بتعيينها في وظائف منخفضة الأجر وغير آمنة تمنح أجوراً ومزايا مثل الإجازة المرضية مدفوعة الأجر متدنية. والعديد من هذه الوظائف يتطلب تعاملًا مباشرًا مع الجمهور، ولذا تضررت النساء بشدة من البطالة المترتبة على الاستجابة لتعليمات البقاء في المنزل، ولهذا يجب إعطاء أولوية لتقديم الدعم للعاملات في هذه الفئة.
- *العمل غير الرسمي* - في العديد من المناطق، ترتفع معدلات العمالة غير الرسمية بين النساء مقارنةً بالرجال، فعلى سبيل المثال، في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء منطقة الجنوب الأفريقي)، نسبة 95 في المائة من العاملات يعملن بشكل غير رسمي مقارنةً بنسبة 89 في المائة من العاملين من الرجال، وتبلغ هذه النسبة في منطقة جنوب آسيا 91 في المائة من العاملات مقارنةً بنسبة 87 في المائة من العاملين من الرجال. أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فتعمل 55 في المائة من العاملات بشكل غير رسمي مقارنةً بنسبة 53 في المائة للرجال.[6] وتعمل زيادة تركيز النساء في العمل غير الرسمي على زيادة ضعفهن الاقتصادي نتيجة عدم الاستقرار وانعدام المزايا الاجتماعية مثل الإجازات المرضية مدفوعة الأجر لهذه الوظائف، لذا يجب وضع سياسات تضمن مزايا للقوى العاملة في الاقتصاد غير الرسمي. وفي البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل، تشير التقديرات إلى أن مستويات الفقر النسبية بين العمال غير الرسميين سترتفع بنسبة 56 في المائة بسبب أزمة كوفيد-19، بينما تقدر الزيادة في البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا بمقدار 21 نقطة مئوية.[7]
- *البطالة* - خلال الظروف الاقتصادية الصعبة، يُنظر إلى النساء على أنهن أقل استحقاقاً للوظائف الشحيحة من الرجال (بسبب عُرف العائل الذكر)، مما يساهم في ارتفاع معدل البطالة المحتمل لديهن. فعلى سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تزيد احتمالية تعرض النساء للبطالة بمقدار الضعف مقارنةً بالرجال، على الرغم من حصولهن على مستوى تعليمي أعلى في المتوسط.[8]
- *معايير السلامة والصحة* - معايير السلامة والصحة في مكان العمل ضرورية لحماية العمالة التي تحتفظ بوظائفها أثناء الأزمة، وفي حالة عدم الوفاء بهذه المعايير، تتعرض العاملات في هذه المجموعة للتهديد بفقدان وظائفهن إذا اخترن بحذر حماية أفراد أسرهن وأنفسهن من كوفيد-19 من خلال البقاء في المنزل. ومن ثم، هناك حاجة إلى توفير معدات الحماية الشخصية لحماية هذه الفئة من العمال.
- *أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر* - تتحمل النساء مسؤولية غير متناسبة عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في الأسرة، من رعاية الأطفال والكبار إلى العناية بالمنزل، مما يحد من قدرتهن على الانخراط في العمل مدفوع الأجر. ولاحتياجات رعاية الأطفال بوجه خاص تأثيراً ثقيلًا على المرأة، حيث تتطلب توفر خيارات رعاية أطفال ميسورة التكلفة حتى يتسنى للمرأة الانخراط في عمل مدفوع الأجر. وفي سياق الجائحة، مع زيادة عبء رعاية الأطفال في المنزل والتعليم المنزلي، إلى جانب العمل من المنزل لمن يمكنهم العمل عن بُعد، ازدادت أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر بشكل كبير. وعلى ذلك، يجب أن تتناول الاستجابات المالية ضغط الوقت الذي ستواجهه النساء وأن تعرض طرقاً لإعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل على تقليلها، بأفضل طريقة ممكنة في ظل ظروف التباعد الاجتماعي.

أصحاب المشاريع

- *الديون وخطر الإفلاس* – غالبًا ما تمتلك النساء منشآت صغيرة ومتناهية الصغر أكثر من شركات كبيرة، وتكون احتياطات هذه الشركات أقل من احتياجاتها لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة، كما تكون الأيرادات المحتجزة لهذه الشركات محدودة، مما يجعلها أكثر احتياجاً للاعتماد على الديون وعلى وجود قيود على عمليات نزع الحيازة والرهن والعواقب النقدية المترتبة على العجز عن سداد الديون، كما أن تراكم الديون خلال فترات الركود يجعل الانتعاش أكثر صعوبة، وبالتالي فإن معالجة هذه المشكلة من خلال السياسات لا يدعم فقط المساواة المبنية على النوع الاجتماعي، بل سيعزز انتعاش جميع الأعمال.
- *الائتمان* - تتعرض الأعمال المملوكة للنساء للقيود على الائتمان بسبب: (أ) صغر حجم أعمالهن الذي يأتي عادة مصحوبًا بتكاليف ورسوم اقتراض أعلى، و(ب) عدم وجود ضمانات لدى النساء بسبب القيود المفروضة على حقوق النساء في الأرض والملكية. ويمكن أن يؤدي التمييز الذي تمارسه البنوك ضد المرأة إلى تقييد فرص حصولها على الائتمان، ومن ثم يجب مراقبة ذلك أثناء تنفيذ السياسات المالية (حيث يتدفق قدر كبير من السيولة عبر البنوك).

(ب) الحماية الاجتماعية

المساعدة الاجتماعية

- *دعم / تعويض الدخل* - هناك حاجة خاصة إلى دعم دخل للنساء (ليس فقط للأسرة أو رب الأسرة) اللاتي يعملن في الغالب بأجور منخفضة أو بدوام جزئي أو في وظائف غير آمنة أو يعملن لحسابهن الخاص أو بشكل غير رسمي أو خارج سوق العمل.

---

6 منظمة العمل الدولية. (2018) وضع النساء والرجال في الاقتصاد غير الرسمي: صورة إحصائية. الطبعة الثالثة، جنيف: منظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/global/docs/WCMS_626831/lang--en/index.htm

7 منظمة العمل الدولية (2020). أزمة كوفيد-19 والاقتصاد غير الرسمي: الاستجابات الفورية وتحديات السياسات". موجز منظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/briefingnote/wcms_743623.pdf

8 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2017). تقدم المرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2017: تحويل الاقتصادات لإنفاذ الحقوق.

- البدلات المتعلقة بالأطفال ورعايتهم - للنساء المسؤولية الأولى في الرعاية الوجدانية والبدنية للأطفال، كما أن النساء أكثر ميلاً للإنفاق على رفاة الأطفال. وتهدف البدلات المتعلقة بالأطفال ورعايتهم إلى تعزيز قدرة المرأة على أداء هذا الدور.

التأمين الاجتماعي

- *تغطية نفقات الرعاية الصحية* – تقل احتمالية تعيين النساء في الوظائف التي تغطي نفقات الرعاية الصحية في البلدان التي يرتبط فيها التأمين بالعمل، ويزداد احتمال عملهن في القطاع غير الرسمي الذي لا يوفر بحكم طبيعته الحماية الاجتماعية والقانونية.
- *إعانات البطالة والإجازات المرضية* - تُعتبر إعانات البطالة والإجازات المرضية مدفوعة الأجر من المكونات الأساسية لأي حزمة مالية تهدف لضمان عدم وقوع عبء الأزمة على عاتق النساء بقدر غير متناسب. وتشغل النساء في البلدان المتقدمة الوظائف التي لا ينطبق عليها الحصول على تأمين ضد البطالة بقدر غير متناسب، مما يتطلب مراجعة شروط الأهلية من أجل تغطية النساء العاملات بشكل عادل. فيما يتعلق بالإجازات المرضية مدفوعة الأجر، قد لا تحصل القوى العاملة الأساسية صاحبة الأجور المنخفضة على إجازات مرضية مدفوعة الأجر، مما يعرضها للخطر ويساهم في نشر العدوى.

(ج) الصحة

- *الرعاية الإنجابية* - يؤدي الدور الإنجابي للمرأة من حيث حمل الأطفال إلى تعرضها للأزمات الاقتصادية والاجتماعية وذلك في حال كان حصولها على رعاية ما قبل الولادة وبعدها ورعاية الصحة الإنجابية محدوداً.
- *العنف المنزلي* - تساهم العزلة والضغوط المنزلية في زيادة العنف المنزلي. وتشير التقارير المبكرة إلى أنه منذ بداية فرض القيود على التنقل بسبب كوفيد-19، زادت معدلات العنف المنزلي بنسبة 30 بالمائة.[9]
- *العمال الأساسيون* - تستأثر النساء بالحصة الأكبر بين القوى العاملة "الأساسية" التي تتعامل مباشرةً مع الجمهور والأكثر تعرضاً للتلامس. وتشمل هذه الفئة القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية وموظفات وموظفي السجون والمحاسبات والمحاسبين / والقائمات والقائمين بأعمال الصرافة في متاجر البيع بالتجزئة. وغالباً ما تتقاضى القوى العاملة في قطاع الخدمات الأساسية أجور منخفضة دون الحصول على مزايا أو حماية اجتماعية. وعلاوة على ذلك، قد تكون ظروف العمل غير آمنة إذا لم يوفر أصحاب العمل معدات الحماية الشخصية بشكل كافٍ ولم يستوفوا معايير السلامة والصحة الأخرى للتصدي لنقل العدوى في مكان العمل.
- *القوى العاملة المهاجرة* - قد تُجبر القوى العاملة المهاجرة الدولية في بعض الحالات (على سبيل المثال، في مصانع تعبئة اللحوم بالولايات المتحدة، وفي مشاريع التشييد بدول الخليج) على العمل في ظروف عمل غير آمنة، وهم أكثر ضعفًا وعرضة للخطر بشكل خاص بسبب الافتقار غالباً إلى مزايا الحماية الاجتماعية مثل التأمين الصحي، بالإضافة إلى العمل في بيئة عمل لا تتوفر فيها معايير سلامة وصحة كافية. وغالباً ما يعيشون أيضاً في ظروف سكنية مزدحمة مما يؤدي إلى تفاقم خطر الإصابة بكوفيد-19.
- *النساء ذوات البشرة الملونة أو أي فئة عرقية / إثنية أقل شأناً داخل البلدان* - هذه الفئة معرضة للخطر بشكل أكبر بسبب "التلف"، وهو التدهور المتسارع لحالات الأشخاص بسبب الإجهاد الناجم عن الفقر والعنصرية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- *النساء في الأحياء الفقيرة (أحياء الصفيح في بيرو، والأحياء الفقيرة في البرازيل، وأحياء السود في جنوب أفريقيا)* – لا تستطيع النساء في هذه الأحياء عزل أنفسهن أو أسرهن بسبب ظروف السكن. وتنخرط الكثيرات منهن في دعم الشبكات المجتمعية التي توفر الطعام (مطابخ الفقراء) والرعاية، في كثير من الأحيان دون استخدام معدات واقية.

(د) الأمن الغذائي

- *النوع الاجتماعي والحصول على الغذاء* - تضع الأعراف الاجتماعية في عدة بلدان النساء في مؤخرة قائمة الانتظار للحصول على الغذاء، مما يساهم في تعرضهن للجوع وتعرض صحتهن للخطر، كما أن المرأة مسؤولة عن حصول الأطفال على الغذاء في بعض البلدان، وبالتالي فإن ضعف القدرة التفاوضية للمرأة في الأسرة يؤثر أيضاً في صحة الأطفال. وبالتالي، يجب أن تولي تدابير الأمن الغذائي الأولوية لحصول المرأة على الغذاء ومن ثم الأطفال.
- *الأطفال والجوع* – إن نقص الغذاء يؤثر على الأطفال بشكل خاص حيث يؤثر على نمو أدمغتهم وصحتهم العامة. وقد أُغلقت العديد من المدارس التي كانت توفر برامج تغذية، مما أدى إلى تفاقم الجوع في مرحلة الطفولة.
- *الإنتاج الزراعي* - توقف الإنتاج الزراعي بسبب فيروس كورونا ولا يستطيع صغار المزارعين على وجه الخصوص مواصلة الإنتاج في ظل انخفاض دخلهم، بسبب نقص الموارد اللازمة لشراء المستلزمات، وهذا بدوره أدى إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي، وربما نقص الغذاء الذي يساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

[9] هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). "موجز الإصدار: كوفيد وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات". https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/issue-brief-covid-19-and-ending-violence-against-women-and-girls-en.pdf?la=en&vs=5006

(هـ) البنية التحتية العامة والإسكان

- *النقل والتنقل*
  - *النقل العام* - تعتمد النساء على وسائل النقل العام أكثر من الرجال. ويرجع ذلك إلى الأعراف المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وضعف وضعهن الاقتصادي. ويمكن تحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي بتوفير وسائل نقل عام آمنة وموثوقة في فترة كوفيد.
  - التنقل - تحظر الأعراف الثقافية في بعض البلدان حركة النساء. ومع ذلك، فإن حركتهن محدودة أيضاً بسبب خطر التعرض للعنف في الأماكن العامة.
- *الصرف الصحي والمياه النظيفة*
  - دور النوع الاجتماعي في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر - خلال جائحة الكوفيد، يمكن أن تؤدي صعوبة الوصول إلى المياه النظيفة إلى تفاقم انتقال المرض. وتشمل التزامات المرأة في مجال رعاية توفير المياه النظيفة لأسرتها المعيشية، وهو من نشاط كثيف العمالة ينطوي على مخاطر مرتبطة بتنقل المرأة بالإضافة إلى الخسائر التي تلحق بأجساد النساء وفقدان وقت يمكن فيه القيام بأنشطة مربحة اقتصادياً. ومن ثم يمكن أن يؤدي عدم توفر المياه النظيفة الكافية إلى زيادة عبء رعاية المرأة، وفي الوقت نفسه انتشار المرض مع زيادة الوقت الذي تقضيه المرأة مع أفراد الأسرة المصابين بالمرض.
- *الإنفاق على الهياكل الأساسية الاجتماعية*
  - *البنية التحتية للهياكل الصحية* - شهدت الاستثمارات العامة في أَسِرّة المستشفيات والبنية التحتية الأخرى للقطاع الصحي تدهوراً لسنوات عديدة. ولذلك، قد تكون البنية التحتية للهياكل الصحية العامة غير كافية بشكل عام خاصة أثناء الأزمة عندما يزداد الطلب على الخدمات الصحية بشكل كبير.
  - *دعم رعاية الأطفال* - يؤدي إغلاق المدارس ومراكز رعاية الأطفال إلى زيادة أعمال الرعاية المطلوبة في المنزل، مما يمثل تحدياً بشكل خاص أمام أولياء الأمور ومقدمات ومقدمي الرعاية غير القادرين على التوقف عن العمل (بسبب انخفاض الدخل، لأن أصحاب العمل يطلبون منهم التواجد في أماكن العمل من أجل الاحتفاظ بوظائفهم، أو لأنهم يعملون عن بُعد)، ويقع عبء ذلك على النساء بقدر غير متناسب.
- *الإسكان*
  - *فقدان السكن* - تواجه الأمهات غير المتزوجات تحدياً خاصاً يتعلق بقدرتهن على توفير المأوى لأنفسهن ولأطفالهن. ويؤدي انخفاض أجورهن وما يترتب عليه من انخفاض مدخراتهن إلى تفاقم عدم قدرتهن على الحفاظ على السكن أثناء الأزمة في حال لم يتمكّن من توفير مبالغ الإيجار أو سداد مدفوعات القروض العقارية.
  - *السكن المؤقت* - سيتطلب الحجر الصحي لأفراد الأسرة المتضررين الحصول على سكن مؤقت. ويؤدي عدم توفر بدائل من هذا القبيل إلى زيادة احتمالية انتقال الفيروس إلى أفراد الأسرة الآخرين، مما يزيد من عبء رعاية المرأة وتعرضها لمخاطر صحية.

ثالثاً: حزم الاستقرار المالي والتحفيز

استجابت الحكومات للجائحة من خلال فرض سياسات الصحة العامة، بما فيها تعليمات البقاء في المنزل التي تؤدي إلى انخفاض حاد في إجمالي الطلب وانخفاض سريع في التوظيف أو ساعات العمل. وعلى عكس الأزمات السابقة، لا تهدف السياسة المالية في هذه المراحل المبكرة من جائحة كوفيد-19 إلى إعادة الناس إلى العمل، بل تهدف إلى الحفاظ على قدرة الشركات والأسر على سداد التزاماتها حتى يمكن إعادة فتح الاقتصادات تدريجياً و / أو العثور على لقاح. ولهذا السبب، قد يكون من المفيد التفكير في الإنفاق المالي في المراحل الأولى من الأزمة على أنه سياسة استقرار تحل محل الدخل، وليس سياسة هادفة لتحفيز إنفاق الأسر والشركات. كما أنه نظراً إلى أن الاقتصادات تبدأ في الانفتاح مرة أخرى، بوتيرة بطيئة على الأرجح، فقد يتخذ تركيز الإنفاق الحكومي طابع التحفيز المالي لتحفيز المستهلكين على الإنفاق مرة أخرى وتحفيز الشركات على التوظيف. وبالتالي، يجب أن تتكيف السياسة المالية بمرونة مع تأثير جائحة كوفيد على الاقتصاد بالتزامن مع انخفاض مستويات الخطر (أو معاودة ظهوره).

وبغض النظر عما إذا كانت أهداف السياسة حل محل الدخل أو تحفيز إنفاق القطاع الخاص، فمن المرجح أن تضطر الحكومات إلى الاقتراض لتمويل السياسات المالية بالحجم الذي تتطلبه هذه الأزمة. ويتوقع صندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، أن تؤدي الجائحة إلى انخفاض بنسبة 6.6 في المائة في النمو الاقتصادي في عام 2020 في الاقتصادات المتقدمة وبنسبة 1.0 في المائة في الاقتصادات الناشئة والنامية. ويستند ذلك إلى افتراض التخفيف التدريجي لتدابير الاحتواء في النصف الثاني من عام 2020.[10] ومع ذلك، فإن التوقعات الخاصة بالاقتصادات النامية الفردية تختلف بشكل كبير، فمن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا بنسبة 5.8 في المائة في عام 2020، مقارنة بنسبة 1.6 في المائة فقط في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل. وفي المقابل، تقدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انخفاضاً بنسبة 2 في المائة في إجمالي الناتج المحلي شهرياً نتيجة تطبيق

[10] صندوق النقد الدولي. (2020). آفاق الاقتصاد العالمي. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

تدابير الاحتواء.[11] ومن المتوقع كذلك أن تحدث أكبر الانكماشات في قطاع الخدمات الذي يضم خدمات الإقامة والطعام، وتجارة الجملة والتجزئة، والفنون والترفيه، والنقل. ومن المتوقع أيضاً أن يتضرر قطاع التصنيع بشدة، وكذلك قطاع البناء بدرجة أقل.[12]

تعطي هذه التقديرات مؤشراً على حجم الإنفاق المالي الذي سيكون مطلوباً في الأشهر المقبلة. وتكشف الأدلة المستمدة من الأزمات السابقة أن البلدان التي لديها حزم تحفيز مالي أكبر شهدت انتعاشاً أسرع وأقوى، سواء من حيث الدخل أو العمل.[13] وتتمتع اقتصادات البلدان المتقدمة بحيز مالي أكبر للإنفاق لسد العجز (من خلال الاقتراض) مقارنةً بالبلدان الفقيرة، وذلك لأنه يُسمح لها بالاقتراض بعملاتها الخاصة ويمكن لبنوك هذه البلدان المركزية تسهيل هذه العملية عن طريق شراء الديون الحكومية. علاوة على ذلك، عادة ما يكون الطلب على عملاتها أعلى، مما يقلل من مخاطر السوق المتعلقة بالاقتراض التي قد تؤدي إلى غرامات تتعلق بأسعار الفائدة أو تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج.

تتعرض البلدان ذات الدخل المنخفض لعدة صدمات بالإضافة إلى الجائحة: انخفاض حاد في الطلب على الصادرات، وانخفاض حاد في أسعار السلع الأساسية، وارتفاع تكاليف الاقتراض في الأسواق المالية. كما أن لديها حيزاً مالياً للاقتراض أقل بكثير من الدول الغنية، حيث إن تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة إلى الخارج من الاقتصادات الناشئة، وانخفاض الإيرادات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتجارية، والخوف من تراجع التصنيف الائتماني من وكالات التصنيف الائتماني، وكذلك أعباء الديون الخارجية المرتفعة بالفعل والتي لا يمكن تحملها، تقيّد الحيز المالي المتاح لمعظم البلدان النامية لكي تقوم باتخاذ تدابير التخفيف من حدة الأزمة على المدى القصير، وتدابير الانتعاش الاقتصادي على المدى المتوسط إلى الطويل. ونتيجة لذلك، فإن قدرتها على الاستجابة للأزمة سوف تعتمد إلى حد كبير على قرارات المؤسسات المالية الدولية الرئيسية والجهات المانحة على الصعيد الثنائي. وفي السياق ذاته، أوقفت بلدان مجموعة العشرين مدفوعات خدمة الديون لعام 2020 من البلدان منخفضة الدخل، مما سيوفر 20 مليار دولار من الحيز المالي لهذه البلدان،[14] وهذا غير كافٍ بالمرة. هذا وستحتاج منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وحدها إلى 100 مليار دولار لدعم الميزانية، حيث يُقدر أن تستأثر منها مدفوعات الفوائد على الديون لعام 2020 بحوالي 44 مليار دولار،[15] كما تنظر المنظمات الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف في تخفيف عبء الديون وخيارات المساعدة الخارجية. وبالنظر إلى هذه التحديات، فقد حثت الأمم المتحدة على وجوب وضع تخفيف الديون ضمن الأولويات. ودعا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تخفيف عبء ديون البلدان النامية بقيمة تريليون دولار.[16]

على الرغم من أن مرونة إجراءات السياسة المالية تجعل من المستحيل تحديد حجم الحزم المالية بأي قدر من الدقة، يمكننا إبداء بعض الملاحظات. وتشير مراجعة حزم التحفيز المالي الوطنية في البلدان النامية إلى اختلاف حجم حزم التحفيز المالي بشكل كبير بين البلدان النامية (من 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفغانستان إلى 10.0 في المائة في جنوب أفريقيا)، وذلك حتى إعداد هذا التقرير.[17] في المقابل، تمثل الحزمة المالية في اليابان 21% من الناتج المحلي الإجمالي. ولحجم هذه الحزم آثار على النساء لأنه يحدد حجم النفقات المتاحة للاستثمار في المساواة المبنية على النوع الاجتماعي من حيث الأبعاد المذكورة أعلاه.

سيكون حجم الحزم بالضرورة خاصاً بكل بلد لأن طبيعة الأزمة الصحية والاقتصادية تختلف باختلاف البلدان. ويجب أيضاً معايرة حزم التحفيز وفقاً لحجم فجوة الإنتاج (بين الناتج المحتمل والفعلي) التي تنتج عن الأزمة. ولتحقيق أكبر قدر من الأثر، يجب تكوين الحزم المالية من مخصصات جديدة، بدلاً من إعادة تخصيص الميزانيات الحالية. غير أن بعض البلدان ووكالات التنمية قد اختارت بدلاً من ذلك إعادة تخصيص التمويل من الميزانيات الحالية. وعلى سبيل المثال، لدى جنوب إفريقيا والهند حزم مالية تتضمن إعادة تخصيص الاعتمادات. عندما يأتي التمويل من إعادة التخصيص، سيكون تأثير الحزم المالية على إجمالي الطلب والعمالة أقل. وفي الحالات التي تفتقر فيها البلدان إلى الحيز المالي أو الدعم الخارجي لتجنب إعادة التخصيص، يجب عندئذٍ استهداف تخفيضات في مجالات أخرى بشكل جيد. ويجب على البلدان النظر في اعتماد أهداف ذات أولوية لتوجيه عمليات التخفيض. على سبيل المثال، يجب التأكد على الأقل من عدم زيادة حالة عدم المساواة (والحد منها إذا كنا نريد الحل الأمثل) ويجب إيلاء الأولوية لتدابير معالجة تغير المناخ وعدم تخفيض تمويل هذه المساعي.

من الجدير بالذكر أن الحزم المالية تشمل كلاً من الدعم المباشر للميزانية (الإنفاق والإعفاءات الضريبية) بالإضافة إلى قروض القطاع العام، والمنح، وضمانات القروض. ورغم أن جزء الحزم المخصص للإنفاق سيكون له تأثيرٌ مضاعفٌ، حيث يحفز الطلب الكلي والتوظيف، فإن الأثر الاقتصادي للقروض والمنح يعتمد على مقدار ما يتم قبوله وإنفاقه منها من قبل الجهات المستفيدة المستهدفة. وما إذا كان ينبغي أخذ ضمانات القروض في الاعتبار عند تقدير حجم الحزمة المالية هو أمر قابل للنقاش، فقد تؤدي ضمانات القروض إلى تعرُّض الحكومات للمخاطر إذا طُلب رد الضمانات في تاريخ لاحق، ولكنها لا تفرض أي عبء مباشر على الميزانيات المالية، وبالتالي يكون لها آثار مختلفة على الأموال العامة على المدى القريب عن إجراءات الإنفاق والإقراض والمنح.

للحد من استنزاف الأموال العامة، قد تستفيد تدابير الإعفاء الضريبي في البلدان منخفضة الدخل من تقديم الدعم الموجه للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي المقابل، تؤدي التخفيضات الضريبية واسعة النطاق إلى مخاطر بفقدان الإيرادات اللازمة لتمويل نفقات الصحة وغيرها من النفقات المرتبطة بكوفيد. ولا تتناسب التخفيضات العامة في معدلات ضريبة الدخل على الشركات والأفراد مع الأزمة الحالية، إذ تتمتع الشركات بقدر أكبر من الأرباح المحتجزة بما يمكنها من التغلب على الأزمة الاقتصادية، شأنها في ذلك شأن الأسر ذات الدخل المرتفع.

---

11 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2020). "تقييم الأثر الأولي لتدابير كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي." http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/evaluating-the-initial-impact-of-covid-19-containment-measures-on-economic-activity-b1f6b68b/#figure-d1e231

12 منظمة العمل الدولية.¬¬ (2020). "مراقب منظمة العمل الدولية: كوفيد-19 وعالم العمل." https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_740877.pdf

13 Blyth, M. (2013). *Austerity: The History of a Dangerous Idea*. Oxford University Press. مطبعة جامعة أكسفورد.

14 Wainer, A. و S. Gupta و M. Plant. (2020). "While Creating Fiscal Space for COVID-19 in Developing Countries, Be Sure to Consult Civil Society." https://www.cgdev.org/blog/while-creating-fiscal-space-covid-19-developing-countries-be-sure-consult-civil-society

15 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2020). "وزراء المالية في أفريقيا يدعون إلى استجابة منسقة لمرض فيروس كورونا للتخفيف من الآثار السلبية على الاقتصادات والمجتمع." https://www.uneca.org/stories/african-finance-ministers-call-coordinated-covid-19-response-mitigate-adverse-impact

16 لاحظ أن دعوة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتخفيف عبء الديون لا تقتصر على الاقتصادات شديدة الفقر والاقتصادات الصغيرة. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2020). "صدمة فيروس كورونا: قصة أزمة عالمية أخرى تُنْبِئ بها وما يجب أن يفعله صانعو السياسة حيال ذلك". تحديث تقرير التجارة والتنمية.

17 أداة تتبع السياسات الخاصة بصندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#S. تم الوصول إليه في 26 مايو 2020.

يمكن للبلدان الفقيرة التي تفتقر إلى الحيز المالي أو الدعم الخارجي لإنشاء حزم مالية ضخمة البحث عن مصادر بديلة للإيرادات. فعلى سبيل المثال، تحقق ضرائب التضامن - وهي ضرائب مؤقتة وقابلة لإعادة التوزيع، تُفرض على الفئات الأعلى دخلاً - الهدف المتمثل في تقاسم عبء الأزمة، والحد من تفاقم حالة عدم المساواة، وإنشاء حيز مالي. وقد تكون هناك مصادر حيوية أخرى للإيرادات الضريبية، مثل الضرائب على الثروة والميراث، والتي ينبغي انتهاجها أيضاً،[18] كما يمكن النظر في الضرائب المتعلقة بالكربون والضرائب البيئية الأخرى، لدعم هدف الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري والميزانيات للتخفيف من آثار الأزمة الصحية والاقتصادية. ويمكن أن يمثل فرض الضرائب على النشاط عبر الحدود والأصول الخارجية مصادر إضافية للإيرادات. وهذا يتطلب تعزيز التعاون الضريبي الدولي، بما في ذلك دعم الاقتصادات المتقدمة ومشاركتها الفعّالة لتعزيز المزيد من الإصلاحات. وتشمل الإجراءات الأخرى الممكنة فرض ضرائب على الدخل الإضافي الذي تمّ تحقيقه خلال الأزمة. كما يمكن تطبيق نظام الاسترداد لتحقيق أهداف التوزيع مثل الحد من عدم المساواة.

قد تعتمد الحكومات، إلى جانب السياسة المالية، على السياسة النقدية التوسعية (خفض سعر الفائدة المحدد بالسياسة) والتدخلات الأخرى للبنوك المركزية لاستكمال الإجراءات المالية. وفي الواقع، خفّضت العديد من البنوك المركزية بالفعل أسعار الفائدة.[19] وأعلنت بعض البلدان، ومنها سريلانكا، عن وقف سداد ديون القروض المصرفية لقطاعات محددة.[20] وتشمل الخطوات الأخرى المتخذة خفض فروض نسب الاحتياطي وهامش رأس المال، وضمانات القروض، والإقراض المباشر أو المنح للشركات أو للحكومة.

يمكن أن يكون لرغبة البنوك المركزية في تبني سياسات نقدية بديلة تأثير كبير على فعاليتها في معالجة الأزمة الاقتصادية، فيمكن لضمانات القروض، على سبيل المثال، أن تحفز البنوك الخاصة على إقراض القطاعات أو الفئات الإستراتيجية، مثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورائدات الأعمال والمزارعات. وتقلل هذه الضمانات من تعرض البنك الخاص للمخاطر، مما يسمح له بتخفيض تكلفة الإقراض للمقترضين. علاوة على ذلك، يمكن لضمانات القروض أن تحل محل الكفالات، مما يؤدي إلى زيادة الوصول إلى الائتمان وقد يؤدي إلى دخول الأعمال والشركات غير الرسمية إلى القطاع الرسمي.

هناك أداة أخرى يمكن للبنوك المركزية استخدامها، وهي متطلبات الاحتياطي القائم على الأصول. وفي هذه الحالة، تشترط متطلبات الاحتياطي القائم على الأصول على البنوك الخاصة الاحتفاظ بنسبة معينة من قروضها لمجالات معينة ذات أولوية عالية أو الاحتفاظ بنفس النسبة من إجمالي أصولها في حسابات احتياطي بدون فوائد. وهذه طريقة مرنة أخرى لتوجيه الائتمان إلى القطاعات ذات الأولوية.

باختصار، يمكن لسياسات تخصيص الائتمان للبنوك المركزية أن توجه تدفقات الائتمان إلى قطاعات مختلفة من الاقتصاد، بما فيها مؤسسات التمويل الأصغر والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكلا النوعين مهم لضمان الشمول المالي للمرأة وتوظيفها. علاوة على ذلك، كما هو مذكور أعلاه، يمكن للبنوك المركزية إصدار مبادئ توجيهية (وبعضها قام بذلك)، تُلزم مؤسسات الإقراض بالسماح بوقف سداد الديون لكل المقترضين، بما في ذلك المنشآت المملوكة للنساء. وتمشياً مع دعوة الأمين العام للتحرك، يُنصح شركاء كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية وشركاء التنمية بالدعوة إلى وضع سياسات اقتصاد كلي تهدف إلى تعزيز الحيز المالي للاستثمار في المرأة وضمان أن تكون هذه السياسات مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي.

رابعاً: تقييم حزم الاستقرار والتحفيز المالي من منظور المساواة المبنية على النوع الاجتماعي

يتضح من استعراض حزم التحفيز المالي التي قدمتها البلدان أن العديد منها ركز على المجالات التي تحتاج بشدة إلى التخفيف / التقليل من الآثار على الفئات الضعيفة، التي تشمل الأسر الفقيرة، إلى جانب تدابير دعم الانتعاش الاقتصادي. ولا تتضح التدابير المحددة من حيث دعمها أو عدم دعمها للنساء والفتيات والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي. وفي هذا السياق، هناك خمسة مجالات سياسية ذات أهمية خاصة: سبل العيش، والحماية الاجتماعية، والصحة، والأمن الغذائي، والبنية التحتية العامة والإسكان. يقدم هذا القسم إرشادات حول الأسئلة الرئيسية التي يجب طرحها ويحدد المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم حزم التحفيز المالي الوطنية من منظور المساواة المبنية على النوع الاجتماعي. وتنقسم المؤشرات إلى نوعين، هما: المؤشرات المتعلقة بالنفقات، وهي مقياس كمي؛ والمؤشرات المتعلقة بالقرارات التنظيمية والمتعلقة بالسياسات، وهي مقياس نوعي.

أ- سبل كسب العيش

1. سياسات التوظيف وسوق العمل

من المرجح أن تؤثر الأزمة الاقتصادية المرتبطة بكوفيد-19 بقدر غير متناسب على النساء في سوق العمل. وفي الوقت الحاضر، تمثل النساء 70 في المائة من القوى العاملة في قطاع الصحة والقطاع الاجتماعي على مستوى العالم (بما في ذلك التعليم وخدمات تجارة التجزئة والضيافة)، كما تتركز النساء بشكل كبير في مجالات التصدير والصناعات كثيفة العمالة (مثل الملابس والإلكترونيات والمنسوجات). علاوة على ذلك، تعمل غالبية النساء في البلدان النامية في الاقتصاد غير الرسمي. وتمثل الشابات فئة سكانية ضعيفة بشكل خاص في هذا الصدد،

[18] Landais, C. و E. Saez و G. Zucman. (2020). "A Progressive European Wealth Tax to Fund the European COVID Response." Vox CEPR Policy Portal.https://voxeu.org/article/progressive-european-wealth-tax-fund-european-covid-response

[19] أداة تتبع السياسات الخاصة بصندوق النقد الدولي، المرجع نفسه.

[20] أداة تتبع السياسات الخاصة بصندوق النقد الدولي، المرجع نفسه.

إذ تشير التقديرات إلى أن 77 في المائة من الشباب على الصعيد العالمي يعملون في القطاع غير الرسمي، وترتفع تلك النسبة بين الشابات من البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا.[21]

يختلف توزيع النساء في سوق العمل بدرجة كبيرة باختلاف البلد المعني. وبالنظر إلى التركز القطاعي / المهني للمرأة فضلاً عن وضعها الوظيفي، فإن السؤال العام هو ما إذا كانت حزم التحفيز المالي تشمل تدابير محددة لمعالجة الآثار على توظيف المرأة وظروف عملها. يمكن لمجموعة متنوعة من التدابير التنظيمية أن تدعم التوظيف بالإضافة إلى السياسات المالية المكلفة. وعلى سبيل المثال، جعل الوصول إلى قروض الأعمال مرهوناً بالاحتفاظ بالعاملين لأن وضع الشروط "غير مكلف" بالنسبة للحكومة ولكن هذا الشرط يمكن أن يزيد من تأثير الأموال التي تنفق على دعم الشركات.

المؤشرات الكمية

سيتطلب تقييم حزم التحفيز المالي بشأن مدى مراعاتها لمنظور النوع الاجتماعي من حيث آثار الأزمة على العمل عدة أنواع من المعلومات:

- *بيانات العمل المصنفة حسب النوع الاجتماعي بحسب القطاعات والمهن* - ما قطاعات العمل وأنواعه (على سبيل المثال، الرسمي أو غير الرسمي، أو العاملين بأجر أو العاملين لحسابهم الخاص، أو العاملين بعقود ثابتة مقابل العمل غير النظامي) التي تتركز فيها النساء؟
- *آثار الأزمة الاقتصادية على العمل القطاعي / المهني* - ما هي القطاعات والمهن التي شهدت أعلى زيادة في البطالة جرّاء هذه الأزمة؟ هل هي القطاعات / المهن التي تتركز فيها النساء؟
- *الدعم المباشر للعاطلين* - ما النسبة المئوية من الحزم المالية المخصصة لدعم الدخل للعمال العاطلين عن العمل؟
- *منح دعم الأجور* - ما النسبة المئوية من الحزم المالية المخصصة لمنح دعم الأجور للشركات من أجل الحد من زيادة البطالة والاحتفاظ بالعاملين؟ يجب تقييم الحزم المالية لتحديد ما إذا كانت القطاعات والمهن التي تشغلها النساء بنسبة غير متناسبة مشمولة بدعم المرتبات.
- *برامج ضمان التوظيف / التوظيف الحكومي* - ما النسبة المئوية من الحزمة المالية المخصصة لبرامج ضمان التوظيف / التوظيف الحكومي؟ وكم عدد الوظائف التي ستوفرها هذه البرامج؟
- *سياسات تنشيط سوق العمل* - ما النسبة المئوية من الحزمة المالية المخصصة لتغطية تكلفة سياسات تنشيط سوق العمل مثل مساعدة العمال في العثور على عمل أو الاحتفاظ بهم؟؟

المؤشرات التنظيمية / المتعلقة بالسياسات

- *مدة إعانات البطالة وشروط الأهلية* - هل تهدف إعانات البطالة للاستمرار طوال مدة ارتفاع البطالة؟ وهل القيود المفروضة على أهلية الحصول على إعانة البطالة مخففة؟ (على سبيل المثال، في بعض البلدان، تتطلب شروط الأهلية في فترة ما قبل جائحة كوفيد أن يسعى الشخص بنشاط للحصول على عمل. هل تمّ تعليق هذا الشرط؟)
- *تغطية العمال غير الرسميين* - هل توسعت إعانات البطالة وتعويض الدخل لتشمل القطاع غير الرسمي، والعاملين لحسابهم الخاص، والعاملين بدوام جزئي، والعاملين المستقلين (مثل الفنانين والموسيقيين)؟
- *تقاسم عبء العمل* - هل تدعو الحكومة إلى تخفيض ساعات العمل (تقاسم عبء العمل) من أجل تقاسم الآثار السلبية للركود على العمل؟
- *بدل المخاطر* - هل تشمل الحزم المالية بدل مخاطر للعاملين الأساسيين في المهن التي تنطوي على التعامل المباشر مع الجمهور؟
- *أهلية الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر* - هل شملت الإجازات المرضية مدفوعة الأجر العمال الذين لم يكن لديهم هذه الميزة في السابق؟
- *خدمات التدريب والتوظيف* - هل تدعم الحزمة الضريبية الشركات لتعزيز التدريب واكتساب المهارات، وهل تحصل النساء على فرص متساوية للاستفادة من هذا التدريب؟ وهل تشمل الحزم المالية خدمات التوظيف (مثل المساعدة في العثور على عمل، والانتقال الوظيفي)؟
- *السلامة في أماكن العمل* - هل يُلزَم أصحاب العمل بتوفير معدات الحماية الشخصية للعمال الذين يتعاملون بشكل مباشر مع الجمهور وفي أماكن العمل في الموقع؟ وهل المهن والقطاعات التي تهيمن عليها النساء خاضعة لهذه المتطلبات؟ وهل وُضعت مبادئ توجيهية بشأن إجراءات الفحص وممارسات مكان العمل الآمن ونشرها على الشركات؟
- *المشروطية*- هل حصول الشركات على الدعم الحكومي مشروط بتقديم الشركات إجازات عائلية المدفوعة أو تخفيضات مدفوعة في وقت العمل لاستيعاب مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة؟ هل يُشترط في دعم الأجور الممول من الحكومة أن يحتفظ أصحاب العمل بالعمال؟

◀ **سياسات التوظيف وسوق العمل**

المؤشرات الكمية	المؤشرات التنظيمية / المتعلقة بالسياسات
• تأثير الأزمة على التوظيف المراعي لمنظور الجنسين	• إعانات البطالة - زيادة مدتها ونطاق الأهلية
• دعم الدخل	• تغطية دعم العمالة غير الرسمية
• منح دعم الأجور	• تقاسم عبء العمل

[21] منظمة العمل الدولية. (2020). "منع الاستبعاد من سوق العمل: معالجة أزمة بطالة الشباب نتيجة كوفيد-19". موجز سياسة منظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_746031.pdf

• التوظيف الحكومي	• بدل المخاطر
• سياسات تنشيط سوق العمل	• الأهلية للحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر • خدمات التدريب والتوظيف • المشروطية

2. دعم الأعمال

يجب أن تعالج عمليات الإنقاذ وتدابير الدعم الحكومية احتياجات المنشآت الكبيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر التي من المرجح أن يتم تمثيل صاحبات المشاريع فيها بشكل خاص، والقطاعات التي يتركز فيها عمل النساء بشكل عام. ويمكن استخدام المؤشرات التالية لتقييم الحزم المالية المخصصة لدعم الأعمال مع مراعاة المساواة بين المبنية على النوع الاجتماعي.

المؤشرات الكمية

- *دعم التكاليف الثابتة* - تحديد النسبة المئوية لدعم الأعمال والشركات الذي يغطي التكاليف الثابتة، مثل تكلفة المنافع والإيجارات.
- *دعم المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر* - تحديد النسبة المئوية لدعم الأعمال (القروض) التي تستهدف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والأعمال والشركات المملوكة للأقليات والنساء. وهل الحصة المحجوزة للأعمال المملوكة للأقليات والنساء متناسبة مع حصة أعمال الدولة التي تُعتبر أعمالاً مملوكة للأقليات والنساء؟
- *دعم الأعمال في القطاعات التي تهيمن عليها النساء* - ما النسبة المئوية للدعم المالي للأعمال في القطاعات التي تتركز فيها العاملات؟

المؤشرات التنظيمية / المتعلقة بالسياسات

- *ضمانات القروض* - هل يتم تقديم ضمانات القروض لتحفيز إقراض البنوك الخاصة للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والأعمال المملوكة لأقليات والنساء بأسعار فائدة منخفضة؟
- *المنح* - هل هناك شروط يمكن بموجبها تحويل القروض إلى منح للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والأعمال المملوكة للأقليات والنساء؟ وهل القروض منخفضة الفائدة متاحة للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والأعمال المملوكة للأقليات والنساء؟
- *التخفيضات الضريبية / تعليق الضرائب* - هل وضعت الحكومة إعفاءاً مؤقتاً من الضرائب للأعمال واشتراكات التضامن الاجتماعي الأخرى مثل اشتراكات التضامن الاجتماعي للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر؟
- *قيود استخدام التمويل* - هل يُحظر على أصحاب العمل استخدام الدعم / القروض الحكومية للمكافآت وعمليات إعادة شراء الأسهم وزيادة الرواتب للمديرين والمشرفين؟ وهل يحظر على أصحاب العمل إقالة العمال غير القادرين على العمل لأسباب صحية، والتي تشمل رعاية أفراد الأسرة المرضى؟

◀ دعم الأعمال

المؤشرات الكمية	المؤشرات التنظيمية / المتعلقة بالسياسات
• دعم التكاليف الثابتة	• ضمانات القروض
• دعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والأعمال المملوكة للأقليات والنساء	• المنح / القروض منخفضة الفائدة
• دعم الأعمال في القطاعات التي تهيمن عليها النساء	• التخفيضات الضريبية / تعليق الضرائب
	• قيود استخدام التمويل

ب- الحماية الاجتماعية

تشير الحماية الاجتماعية إلى مجموعة السياسات والبرامج المعدة بهدف تقليل الفقر والضعف ومكافحتهما طوال دورة الحياة.[22] وتنقسم الحماية الاجتماعية إلى ثلاث فئات: المساعدة الاجتماعية (المعتمدة على البرامج غير القائمة على الاشتراكات)، والتأمين الاجتماعي (الممول من البرامج القائمة على الاشتراكات)، وحماية سوق العمل (مثل التأمين ضد البطالة).[23] ونناقش أول فئتين هنا، ونحيل القارئ إلى القسم الخاص بسبل كسب العيش لمناقشة حماية سوق العمل.

مثلت الحماية الاجتماعية المعززة مكوناً رئيسياً لمعظم حزم التحفيز المالي، للتخفيف من الآثار قصيرة الأجل على الأسر ذات الدخل المفقود بسبب الارتفاع الحاد في البطالة واضطراب الأعمال. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحقق خلال العقدين الماضيين، لا تزال الفجوات المبنية على النوع الاجتماعي في أنظمة الحماية الاجتماعية واسعة الانتشار.[24] وحتى عندما تكون المرأة مشمولة بالتغطية بشكل جيد نسبياً، تكون مستويات المزايا التي تحصل عليها في الغالب أقل من تلك التي يحصل عليها الرجل. ونظراً إلى أن النساء ما زلن يواجهن أوجه حرمان كبيرة في سوق العمل مقارنةً بالرجال ويتحملن مسؤولية غير متناسبة من الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر، فإنهن يواجهن تحديات خاصة في الأنظمة القائمة على التأمين حيث ترتبط المنافع بشدة بمسار توظيف العامل (على الرغم من الإصلاح الذي يمكن أن تشهده أو قد شهدته تلك الأنظمة ليكون أكثر شمولاً ومساواة)، مما يبرز أهمية برامج المساعدة الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية غير المشروطة والمساعدة المتعلقة بالأطفال، لدعم دخل المرأة خلال الأزمة.

[22] في السنوات الأخيرة، بدأ الاقتصاديون من الحركات النسائية في تصنيف بعض أنواع الحماية الاجتماعية على أنها استثمارات في البنية التحتية الاجتماعية. ويساهم الإنفاق على تعليم الطفولة المبكرة والتعليم والصحة، على سبيل المثال، في تحسين الإنتاجية والدخل على نطاق الاقتصاد ككل. ويُعد هذا النوع من الإنفاق استثماراً وليس شكلاً من أشكال الاستهلاك التام. وفي ظل ارتفاع الدخل استجابةً للاستثمارات في الأفراد، يتم توفير مزيد من الموارد على مستوى الدولة لتمويل هذه النفقات. وتخلق أي نفقات من هذا القبيل، بطبيعتها، حيزاً مالياً على المدى المتوسط. علاوة على ذلك، "تتركز" الاستثمارات في الأفراد في إنفاق القطاع الخاص لأنها تزيد من إنتاجية العمل.

[23] يعتبر الإنفاق على الرعاية الصحية أيضاً جزءاً من الحماية الاجتماعية. ومع ذلك، يتناول القسم التالي مناقشة هذا الموضوع.

[24] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. (2018). "أنظمة الحماية الاجتماعية والوصول إلى الخدمات العامة والبنية التحتية المستدامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة" الدورة الـ63 للجنة وضع المرأة. https://undocs.org/E/CN.6/2019/3

كشفت أزمة كوفيد-19 أيضاً عن ثغرات كبيرة في أنظمة الحماية الاجتماعية للعمال غير الرسميين، الذين لا يُعتبرون في كثير من الأحيان "فقراء بما يكفي" لاستحقاق المساعدة الاجتماعية، ولكنهم يفتقرون إلى القدرة على تقديم اشتراكات منتظمة في التأمين الاجتماعي. وهذا يشمل أعداداً كبيرة من النساء العاملات في وظائف غير رسمية (عاملات مؤقتات وعاملات في الزراعة وعاملات لحسابهن الخاص وبائعات جائلات وعاملات من المنزل وعاملات في الخدمة المنزلية). ومن منظور النوع الاجتماعي، من المهم إذن أن تتضمن الحزم المالية تدابير لزيادة التغطية وزيادة ملائمة المزايا وتبسيط قواعد الأهلية والإجراءات الإدارية للنساء العاملات في العمل غير الرسمي وكذلك اللواتي يعملن خارج سوق العمل تماماً ويشاركن في الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر.

من هذا المنطلق، اتخذت عدة بلدان بالفعل إجراءات تسير في الاتجاه الصحيح. وتقدم العديد من البلدان تحويلات نقدية للعمال غير الرسميين، بما فيها الأرجنتين وبوليفيا والأردن وناميبيا وتايلند حيث تستهدف التحويلات النقدية الجديدة أي شخص عاطل عن العمل وغير مسجل في أنظمة الضمان الاجتماعي أو المنح.[25] وهذه التعديلات ضرورية لضمان إنفاق متكافئ من منظور النوع الاجتماعي في الحزم المالية. ورغم أن العديد من الحكومات أكدت على أن هذه التدابير مؤقتة، فإن الاستثمارات طويلة الأجل في أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والمراعية للنوع الاجتماعي ستكون مهمة للغاية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل أمام الصدمات.

يمكن استخدام الأسئلة والمؤشرات التالية لتقييم ما إذا كانت تدابير الحماية الاجتماعية في سياق حزم التحفيز المالي تلبي احتياجات النساء المختلفة من الدعم. وكما ذُكر في القسم الوارد أعلاه، ستتطلب الإجابة على هذه الأسئلة بيانات عن الحزمة (الحزم) المالية مع تصنيفها حسب مكوناتها بالإضافة إلى بيانات / تحليل وضع المرأة والرجل في اقتصاد كل بلد (على سبيل المثال، العمل حسب القطاعات وحجم الشركة، وحالة العمل: رسمي / غير رسمي، والمهن التي تشغلها النساء في كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي)، والبيانات المصنفة حسب الجنس حول تغطية خطط الحماية الاجتماعية القائمة.

1. المساعدة الاجتماعية

تغطي المساعدة الاجتماعية مجموعة كبيرة من السياسات التي توفر الدخل والموارد الأخرى للأسر والمجموعات الضعيفة. وسيحدد هيكل برامج المساعدة الاجتماعية ما إذا كانت المرأة تتمتع بتغطية كافية وما إذا كان هذا الهيكل يدعم المرأة في تنفيذ التزامات الرعاية.

كانت النساء على مستوى العالم، حتى قبل انتشار الجائحة، يقمن في المتوسط بأكثر من ضعف حجم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنةً بالرجال. وبسبب إغلاق المدارس ومراكز رعاية الأطفال ومراكز الخدمات الاجتماعية، والاهتمام بتلبية احتياجات رعاية كبار السن والأطفال والمرضى وغيرهم من المعالين داخل الأسرة، زاد العمل المنزلي غير مدفوع الأجر الذي تقوم به النساء زيادة هائلة. وهذا لا يعني فقط تفاقم الافتقار إلى الوقت بل يمكن أيضاً أن يؤثر سلباً على عمل النساء والتنقل في الوظائف عن طريق الترقية.

في هذا السياق، تسعى حالياً بعض البلدان لمعالجة مشكلة رعاية الأطفال، على سبيل المثال توفر كوستاريكا تمويلاً لتكاليف رعاية الأطفال للعاملين الأساسيين، بينما توفر كندا رعاية الأطفال مجاناً لمدة ثلاثة أشهر.[26] وعلى المدى الطويل، تُعد الاستثمارات في توسيع نطاق خدمات الرعاية أمراً بالغ الأهمية ليس فقط لتقليل أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وإعادة توزيعها، بل لكونها أيضاً تمثل دعامات قوية للسياسات لخلق فرص عمل لائقة للنساء وتهيئة الظروف لتحقيق نمو يراعي المساواة المبنية على النوع الاجتماعي ويتسم بالشمولية والمرونة.[27]

وبالإضافة إلى فئات المساعدة الاجتماعية المعروفة جيداً مثل المساهمات النقدية والعينية والبدلات المتعلقة بالأطفال ودعم رعاية الأطفال، ندرج إلى جانبها أشكال المساعدة الاجتماعية المقدمة للأسر خلال جائحة كوفيد-19، مثل التمويل لتغطية فواتير المرافق والانتفاع بخدمات الاتصال ذات النطاق العريض. وقد تكون الأسر غير قادرة على دفع فواتير المرافق خلال الأزمة الاقتصادية نتيجة لانخفاض الدخل حيث تتأثر بشدة الأسر ذات الدخل المنخفض. ويمكن لتدابير تمويل تكلفة المرافق، ومنها الإنترنت، تخفيف بعض الأعباء الاقتصادية للأزمة. وفي الحالات التي تكون فيها المرافق مملوكة للقطاع العام، يُعد تعليق مدفوعات المرافق طريقة سهلة لتقديم الدعم الاقتصادي للأسر. وإذا كانت المرافق مملوكة لجهات خاصة، يمكن أن يكون وضع ضوابط للأسعار، وكذلك اتخاذ تدابير لمنع قطع خدمات المرافق بسبب عدم الدفع طوال فترة ارتفاع البطالة، طريقة فعّالة لدعم الأسر.

المؤشرات الكمية

- *المخصصات النقدية للمساعدة الاجتماعية* - ما النسبة المئوية المخصصة للمساعدة الاجتماعية النقدية من الحزمة المالية؟ تحديد مستوى مدفوعات التحويل النقدي شهرياً، وكذلك حجم المدفوعات كنسبة مئوية من أجر الكفاف. تحديد مدة التزام الحكومة بالمساعدة النقدية.
- *المخصصات العينية للمساعدات الاجتماعية* - تحديد حصة الحزمة المالية المخصصة للحماية الاجتماعية العينية (مثل استمرار توفير الوجبات المدرسية، وقسائم الطعام، والغذاء مقابل العمل)؟
- *دعم رعاية الأطفال* - ما النسبة المئوية من الحزم المالية المخصصة لدعم رعاية الأطفال المُقدم لأولياء الأمور العاملين (خاصة العاملين الأساسيين) و / أو دعم مراكز رعاية الأطفال؟
- *العمال في القطاع غير الرسمي* - تحديد النسبة المئوية للمساعدة الاجتماعية (النقدية والعينية) التي تستهدف العمال في القطاع غير الرسمي.

[25] شبكة المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم (2020). "مكافحة الحكومات لأزمة كوفيد-19." https://www.wiego.org/government-responses-covid-19-crisis

[26] للحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى
I. Santos (2020). "Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real Time Review of Country و G. Demarco و P. Dale و M. Almenfi و .Gentilini, U Measures." Mimeo. https://www.ugogentilini.net/wp-content/uploads/2020/05/Country-SP-COVID-responses_May22.pdf

[27] منظمة العمل الدولية (2018). Care Work and Care Jobs: For the Future of Decent Work; Kim, K .و I. Iplkkaracan و T. Kaya (2017). "Investing in Social Care
D. Perrons (2016). "Investing in the Care Economy: A Gender و Z. Lapniewska و S. Himmelweit و .Infrastructure and Employment Generation." De Henau, J
Analysis of Employment Stimulus in Seven OECD Countries", اتحاد النقابات الدولي. http://oro.open.ac.uk/50547/1/care_economy_en.pdf

- *فواتير المرافق* - تحديد النسبة المئوية للحزمة المالية المخصصة لتوفيرخدمات مرافق مجانية أو إعانات لخدمات المرافق ومدة هذه الإجراءات.
- *الانتفاع بخدمات الاتصال ذات النطاق العريض* - تحديد النسبة المئوية للحزمة المالية المخصصة لتغطية تكاليف خدمات الاتصال ذات النطاق العريض (الإنترنت) للأسر.

المؤشرات التنظيمية / المتعلقة بالسياسات

- *تغطية المساعدة النقدية* - هل يمثل الإنفاق على المساعدات النقدية والعينية زيادة في المزايا وفي نطاق التغطية لتشمل الفئات غير المشمولة بالتغطية من قبل؟
- *المشروطية* - هل مدفوعات المساعدة النقدية مشروطة أم غير مشروطة (يُفضل أن تكون غير مشروطة)؟
- *الجهات المتلقية للتحويلات النقدية* - هل هناك مدفوعات تُقدم مباشرة إلى النساء في الأسرة؟
- *كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة* - هل تتضمن الحزمة المالية مساعدات نقدية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؟
- *منح لإعانة الأطفال* - هل تشمل الحزمة المالية منح لإعانة الأطفال (بدلات إعانة الأطفال)؟
- *رعاية الأطفال للعمال الأساسيين* - هل تغطي الحزمة المالية تكاليف رعاية الأطفال للعمال الأساسيين؟
- *التركيز على النوع الاجتماعي في المساعدة* - هل تغطي خصائص هيكل المساعدة الاجتماعية النقدية والعينية النساء بشكل منصف، بناءً على وضعهن في الاقتصاد (نشطة / غير نشطة؛ وعاملة في قطاع رسمي / غير رسمي، وعاملة بدوام كامل / بدوام جزئي؛ وعاملة في القطاعات التي يهيمن عليها الذكور / القطاعات التي تهيمن عليها النساء) والوضع الأسري / الهياكل المنزلية (على سبيل المثال يوجد / لا يوجد أطفال، أو العائلة الوحيدة، أو أرملة، أو غير ذلك)؟
- *الإعفاء / التأجيل الضريبي للعمال* - هل توفر الحزمة المالية إعفاءات ضريبية أو تأجيلات ضريبية للعمال؟ والعاطلين عن العمل؟
- *تمديد المدفوعات* - هل تسمح الحزمة المالية بتأجيل الدفع مقابل خدمات المرافق؟
- *حظر قطع الخدمات* - هل حظرت الحكومات قطع خدمات المرافق بسبب التخلف عن الدفع طوال فترة ارتفاع البطالة؟
- *ضوابط أسعار خدمات المرافق* - بالنسبة للمرافق المملوكة للقطاع الخاص، هل فرضت الحكومة ضوابط على الأسعار؟
- *الانتفاع بخدمات الاتصال ذات النطاق العريض* - هل تتضمن الحزمة المالية تدابير لتغطية تكاليف الوصول إلى الإنترنت للأسر؟

المساعدة الاجتماعية

المؤشرات الكمية	المؤشرات التنظيمية / المتعلقة بالسياسات
• المخصصات النقدية	• توسيع نطاق المساعدة النقدية
• المخصصات العينية • دعم رعاية الأطفال	• شروط المساعدة النقدية
• العمال في القطاع غير الرسمي • نفقات فواتير المرافق	• الجهات المتلقية للمساعدة النقدية • قيود استخدام التمويل • أهلية كبار السن / الأشخاص ذوي الإعاقة • مساعدة رعاية الأطفال للعمال الأساسيين • التركيز على النوع الاجتماعي في المساعدة • الإعفاء / التأجيل الضريبي للعمال / العاطلين عن العمل • تمديد مدفوعات المرافق • حظر قطع الخدمات • ضوابط أسعار خدمات المرافق • الانتفاع بخدمات الاتصال ذات النطاق العريض

2. التأمين الاجتماعي

المؤشرات الكمية

- *تغطية الرعاية الصحية* - تحديد النسبة المئوية للحزمة المالية المخصصة لتعزيز تغطية الرعاية الصحية (مثل الاشتراكات الفردية في أنظمة التأمين الوطنية) استجابةً لآثار كوفيد-19.
- *التأمين ضد البطالة*[28] - تحديد نسبة الحزمة المالية المخصصة لتعويض الدخل بالنسبة للعمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب كوفيد-19.
- *الإجازة المرضية مدفوعة الأجر* - تحديد حصة الحزمة المالية المخصصة لتغطية تكلفة الإجازة المرضية مدفوعة الأجر للعمال غير المشمولين بهذه الميزة في السابق.

المؤشرات التنظيمية / المتعلقة بالسياسات

- *تغطية التأمين ضد البطالة* - هل تهدف خصائص هيكل التأمين إلى تحسين فرص حصول المرأة على إعانات البطالة على أساس وضعها الوظيفي (نشطة / غير نشطة؛ وعاملة في قطاع رسمي / غير رسمي، وعاملة بدوام كامل / بدوام جزئي؛ وعاملة في القطاعات التي يهيمن عليها الذكور / القطاعات التي تهيمن عليها النساء؛ وتعمل لحسابها الخاص؛ وعاملة مستقلة)؟
- *العمال في القطاع غير الرسمي* - هل تضمن خصائص هيكل التأمين ضد البطالة تغطية المهن التي تشغلها النساء في الاقتصاد غير الرسمي مثل العاملات في المنازل والعاملات من المنازل وصغار المزارعات؟
- *أهلية الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر* - هل تغطي خصائص هيكل مكونات الحزم المالية الخاصة بالتأمين الاجتماعي تكاليف أجور العمال الذين يجب أن يأخذوا إجازة لأنهم مرضى أو لأن أفراد أسرهم مرضى؟ وإلى أي مدى تشمل هذه التغطية، إن وجدت، القطاعات التي تهيمن عليها النساء؟
- *الحماية من تعارض متطلبات العمل مع متطلبات الأسرة* - هل تحظر الحكومات إقالة الموظفين الذين يضطرون للتغيب عن العمل بسبب مسؤوليات الرعاية؟

[28] على الرغم من تغطية القسم الخاص بالعمل للتأمين ضد البطالة، فقد تم إدراجه أيضاً في هذا القسم لضمان فهم المشكلة بشكل مناسب.

المساعدة الاجتماعية

المؤشرات الكمية	المؤشرات التنظيمية / المتعلقة بالسياسات
• تغطية الرعاية الصحية	• تغطية التأمين ضد البطالة
• التأمين ضد البطالة	• التأمين ضد بطالة العمال في القطاع غير الرسمي
• الإجازة المرضية مدفوعة الأجر	• مستلمو المساعدة النقدية
	• الأهلية للحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر
	• زيادة منح دعم الأطفال
	• الحماية من تعارض متطلبات العمل مع متطلبات الأسرة
	• التركيز على النوع الاجتماعي في المساعدة
	• الإعفاء / التأجيل الضريبي للعمال / للعاطلين عن العمل

جـ- الصحة

إن أهم ما كشفت عنه جائحة كوفيد-19 هو ضعف أنظمة قطاع الصحة، حيث أدى عدم كفاية الاستثمارات العامة على مدى عدة عقود إلى ضعف قدرة الحكومات على معالجة مخاوف الصحة العامة الرئيسية. لذا يجب زيادة الإنفاق المالي لمعالجة هذا النقص بالإضافة إلى زيادة تكاليف الرعاية الصحية في البلدان التي يوجد بها أنظمة رعاية صحية قوية. وهناك خطر يتمثل في خفض الإنفاق على الصحة الإنجابية، بسبب اعتبارات الميزانية أو كوسيلة لتقييد الحقوق الإنجابية للمرأة. وبالتالي، فإن مراقبة الإنفاق على الرعاية الإنجابية خلال هذه الفترة أمر مهم لضمان عدم تراجعه.

وأخيراً، تشير الدلائل على زيادة العنف الأسري، المرتبط بالعزلة الاجتماعية المتزايدة، إلى أنه من المهم للحكومات أن تضع سياسات وتدابير محددة لحماية النساء من العلاقات الانتهاكية وتوفير طرق مبتكرة للنساء لطلب المساعدة.

المؤشرات الكمية

- *الإنفاق على الرعاية الصحية المتعلقة بفيروس كورونا* - ما النسبة المئوية للإنفاق المخصص للحصول المجاني أو المدعوم على سبل الوقاية من كوفيد-19 والفحوصات والعلاجات المتعلقة به؟
- *الإنفاق على الرعاية الصحية* - ما النسبة المئوية من الحزم المالية المخصصة للإنفاق على قطاع الصحة؟

المؤشرات النوعية

- *تغطية الرعاية الصحية* - هل الإنفاق الإضافي على الرعاية الصحية موجه نحو تحقيق الإتاحة الشاملة لسبل الوقاية من فيروس كورونا والفحوصات والعلاجات المتعلقة به، لا سيما للأشخاص غير المؤمّن عليهم والذين لديهم تأمين غير كافٍ؟
- *النساء ومعدات الحماية الشخصية* - ما النسبة المئوية للنفقات الصحية في الحزم المالية المخصصة لتوفير معدات الوقاية الشخصية للعاملات اللاتي يتعاملن بشكل مباشر مع الجمهور؟
- *لوازم النظافة الصحية* - هل توفر الحكومات مجموعات لوازم النظافة الصحية للأسر الضعيفة؟
- *الصحة الإنجابية* - هل الإنفاق مخصص لاستمرار تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تكييف الطرائق ونماذج تقديم الخدمات مع حالة الإغلاق الشامل؟ وهل تقيد البلدان الانتفاع بالرعاية الإنجابية؟ وهل وُضعت ترتيبات لتمكين النساء من الانتفاع برعاية ما قبل الولادة أثناء فترات الإغلاق الشامل؟
- *الحماية من العنف المنزلي* - هل وُضعت آليات لتعزيز قدرة المرأة على الإبلاغ عن العنف المنزلي؟ وهل وفرت الحكومات آليات للنساء وأطفالهن الذين يعانون من حالات الانتهاك المنزلي للحصول على مأوى؟

الصحة

المؤشرات الكمية	المؤشرات التنظيمية / المتعلقة بالسياسات
• الإنفاق لمكافحة كوفيد-19 • الإنفاق على الرعاية الصحية	• تغطية الرعاية الصحية • النساء ومعدات الحماية الشخصية • لوازم النظافة الشخصية • الصحة الإنجابية • الحماية من العنف المنزلي

د- الأمن الغذائي

تشير الدلائل إلى أن انعدام الأمن الغذائي قد تفاقم في ظل استمرار الجائحة والتباطؤ الاقتصادي المرتبط بها. وتنتج الزيادات في انعدام الأمن الغذائي عن: (أ) خسائر الدخل بسبب ارتفاع البطالة وتراجع النشاط الاقتصادي، و(ب) إغلاق المدارس وتعليق برامج التغذية المدرسية. وتشير الدلائل المستمدة من أنماط الاستهلاك داخل الأسر في العديد من البلدان إلى أنه خلال الأزمات، تميل النساء إلى تناول كميات طعام أقل من أفراد الأسرة الآخرين. وهذا لا يؤثر فقط على صحة المرأة، بل يؤثر أيضاً على جانب رئيسي من القدرة التفاوضية للمرأة ووضعها داخل الأسرة. وبالتالي، فإن معالجة انعدام الأمن الغذائي عنصر أساسي للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالمدارس بوصفها مزوداً للغذاء، نفّذ حتى الآن 191 بلداً إجراءات إغلاق المدارس على المستوى الوطني أو المحلي، مما أدى إلى عدم قدرة أكثر من 91 في المائة من الطالبات والطلاب المسجلين، أو 1.5 مليار طفلة وطفل وشابة وشاب على الذهاب إلى المدارس. ونتيجة لإغلاق المدارس، يقدر برنامج الأغذية العالمي أن 368 مليون طفلة وطفل فقدوا وجبات مدرسية، منهم 47 في المائة من الفتيات.[29]

تشمل بعض الحزم المالية، بالإضافة إلى تمويل القسائم الغذائية أو التوفير المباشر للغذاء، توفير الدعم للمزارعات والمزارعين مما يمثل سياسات لمواجهة التحديات طويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي. على سبيل المثال، تعمل بعض حزم التحفيز المالي على توسيع نطاق الوصول إلى الائتمان الميسر للمزارعات والمزارعين، وتوفير التمويل للمدخلات الزراعية والأعلاف الحيوانية، وتقديم الدعم لتعزيز البنية التحتية الزراعية، وسياسات إدارة الفوائض القابلة للتسويق. وتعتبر تدابير السياسات طويلة الأجل مهمة من منظور النوع الاجتماعي حيث تؤدي النساء دوراً رئيسياً في أنظمة الأغذية الزراعية، إذ يعملن كمنتجات للأغذية ومديرات للمزارع، وفي تصنيع الأغذية. وبالتالي، هناك حاجة ملحة لتعزيز قدرة صغار المنتجات والمصنعات والموزعات في هيكل سياسات حزم التحفيز المالي. ويمكن أن يكون تعافي النظم الغذائية وتعزيزها، في حال إدارتها بشكل صحيح، بمثابة قطاع أساسي يعزز الانتعاش الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل في العديد من الاقتصادات مع ضمان الأمن الغذائي.

المؤشرات الكمية

- *الأمن الغذائي* - ما النسبة المئوية من الحزمة المالية المخصصة لتعزيز الأمن الغذائي؟
- *الأطفال والأمن الغذائي* - ما النسبة المئوية من الحزمة المالية المخصصة لمعالجة مسألة الأمن الغذائي لفتيات وفتيان الأسر الضعيفة، في ظل إغلاق المدارس (على سبيل المثال، من خلال حصص الإعاشة المنزلية، وتوصيل الأطعمة إلى المنازل، وتقديم أموال أو قسائم)؟
- *الدعم الزراعي* - ما النسبة المئوية من الحزمة المالية الموجهة إلى القطاع الزراعي؟ ومقارنتها بحصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لتحديد ما إذا كان الدعم الزراعي متناسباً مع حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشرات المتعلقة بالسياسات

- *أهلية الحصول على دعم الأمن الغذائي* - هل تشمل تدابير الأمن الغذائي المهاجرات والمهاجرين بصفة دائمة ومؤقتة والنازحات والنازحين واللاجئات واللاجئين؟
- *قروض للمزارعين* - هل التدابير التحفيزية تشمل القروض الميسرة أو المنح للمزارعات والمزارعين؟
- *حصول المزارعات على الدعم الزراعي* - هل هناك تدابير تضمن أن المزارعات / الجمعيات النسائية التعاونية ستتمكن من الحصول على قروض (مثل ضمانات القروض الحكومية) وأي دعم آخر للقطاع الزراعي؟

[29] الأمم المتحدة. (2020). تأثير كوفيد-19 على النساء. https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/policy-brief-the-impact-of-covid-19-on-women-en.pdf?la=en&vs=1406

الأمن الغذائي

المؤشرات الكمية	المؤشرات التنظيمية / المتعلقة بالسياسات
• الإنفاق لمكافحة كوفيد-19 • الإنفاق على الرعاية الصحية	• أهلية الحصول على دعم الأمن الغذائي • منح قروض للمزارعات والمزارعين • حصول المزارعات على الدعم الزراعي

هـ- البنية التحتية العامة والإسكان

تؤدي البنية التحتية العامة دوراً أكثر أهمية خلال الأزمة الصحية والاقتصادية التي تواجهها البلدان. وعلى وجه التحديد، يُعد الإنفاق على الخدمات العامة، مثل النقل العام والمياه والصرف الصحي وسيلة يمكن للحكومة أن تستخدمها في التخفيف من وطأة الآثار الاقتصادية للأزمة لأن هذه النفقات تحفز عملية التوظيف. ويمكن تقييم الحزم المالية من حيث مدى أولوية هذا الإنفاق فيها.

1. البنية التحتية العامة

شهد الإنفاق على البنية التحتية العامة انخفاضاً كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان في العقود الأخيرة، حيث عانت المستشفيات والعيادات الصحية والمدارس وأنظمة النقل والمياه والصرف الصحي من نقص الاستثمار. ولكل نوع من هذه الأنواع من النفقات آثار متعلقة بالنوع الاجتماعي. على سبيل المثال، من المرجح أن تستخدم النساء وسائل النقل العام أكثر من الرجال، وبالتالي فإن توفير وسائل نقل آمنة مع معالجة الحاجة إلى التباعد الاجتماعي أمر مهم خلال هذه الأزمة. علاوة على ذلك، يشير دور المرأة في العمل غير مدفوع الأجر إلى أن تدابير ضمان الوصول الآمن للمياه والصرف الصحي خلال الأزمة ستقلل من أعبائها.

المؤشرات الكمية

- *المستشفيات والعيادات* - ما النسبة المئوية من الحزمة المالية التي تشمل تمويل بناء المستشفيات والعيادات أو تجديدها؟
- *البنية التحتية للمدارس* - ما النسبة المئوية من الحزمة المالية التي تتضمن تمويل بناء المباني المدرسية أو تجديدها؟
- *النقل العام* - ما النسبة المئوية من الحزمة المالية التي تشمل التمويل لدعم و / أو زيادة الوصول إلى وسائل النقل العام (على سبيل المثال، الإعفاءات من الرسوم)؟
- *المياه والصرف الصحي* - ما النسبة المئوية من الحزمة المالية المخصصة لتحسين الانتفاع بالمياه النظيفة والصرف الصحي والنظافة الصحية؟

المؤشرات النوعية

- *النقل الآمن* - هل تتضمن الحزم المالية تدابير تنص على التباعد الاجتماعي في وسائل النقل العام؟ وهل تعالج أيضاً مخاوف السلامة الجسدية للمرأة؟
- *المياه والصرف الصحي* - هل اتخذت تدابير لدعم الانتفاع (مع مراعاة التباعد الاجتماعي المناسب) بالمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي في البلدان النامية؟

البنية التحتية المادية

المؤشرات الكمية	المؤشرات التنظيمية / المتعلقة بالسياسات
• المستشفيات والعيادات • البنية التحتية للمدارس • الإنفاق على النقل العام • الإنفاق على المياه والصرف الصحي	• النقل الآمن • الحصول على المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي

2. الإسكان

تكون الأسر عرضة لمخاطر فقدان مساكنها في حال لم تستطع دفع الإيجار أو سداد أقساط الرهن العقاري، وذلك بسبب فقدان الدخل وعدم كفاية دعم الدخل في كثير من الحالات. وهناك حاجة إلى سياسات تتطلب وقف عمليات الإخلاء وحبس الرهون العقارية، كما أن النفقات على الإسكان مهمة أيضاً للتعافي، وذلك لأنه إذا تخلفت الأسر عن سداد الإيجار أو مدفوعات الرهن العقاري، ستتراكم الديون مما يؤدي إلى إبطاء عملية التعافي (حيث يلزم زيادة الدخل مع عودة فرص العمل لدعم سداد الديون).[30]

[30] في حين أن وقف الإخلاء يحافظ مؤقتاً على الانتفاع بالسكن، فإن الأسر لا تتجنب تراكم الديون طويلة الأجل. لذا يلزم لتجنبها تقديم منح وقروض ميسرة لأصحاب العقارات وبنوك الرهن العقاري. وستقدم البنوك المركزية في العادة هذا النوع من الدعم، وبالتالي سيتم مناقشة هذا الجانب من دعم الانتفاع بالسكن في القسم الخاص بالسياسة النقدية.

هناك حاجة أيضاً إلى السكن المؤقت أثناء جائحة كوفيد-19، خاصة بالنسبة للمصابات والمصابين حتى لا يضطروا إلى العودة إلى المنزل والمخاطرة المتمثلة في نقل العدوى إلى أفراد الأسرة الآخرين. وبصرف النظر عن أهمية هذا السكن للحد من انتشار الفيروس، فهذه قضية مبنية على النوع الاجتماعي إذ إن رعاية المرضى في الأسرة عادة ما تقع على عاتق المرأة.

المؤشرات الكمية

- *السكن* - ما قيمة المساعدة في الإيجار وإسكان العمال من المنزل بالنسبة لحجم الحزمة المالية؟

المؤشرات النوعية

- *وقف عمليات الإخلاء وحبس الرهون العقارية* - هل تحظر الحزمة المالية إخلاء المستأجرين وحبس الرهون على المنازل عند التأخر في السداد، وإذا كان الأمر كذلك، فإلى متى يستمر ذلك الحظر؟
- *المدفوعات المتأخرة* - هل تُلزم الحزمة المالية الجهات المقرضة بقبول التأخر في سداد الرهون العقارية دون فرض أي غرامة؟
- *مكملات الإيجار* - هل توفر الحزمة المالية مكملات الإيجار المؤقتة أثناء الأزمة؟
- *الإعفاءات من الإيجار* - هل تسمح الحزمة المالية بإعفاءات من مبلغ الإيجار في المساكن المملوكة للدولة؟
- *المأوى المؤقت* - هل توفر الحزمة المالية مأوى مؤقتاً للمصابات والمصابين بكوفيد-19 أو القوة العاملة المهاجرة أو المشردات والمشردين؟

الإسكان

المؤشرات الكمية	المؤشرات التنظيمية / المتعلقة بالسياسات
• نفقات السكن	• وقف عمليات الإخلاء وحبس الرهون العقارية • المدفوعات المتأخرة • مكملات الإيجار • المأوى المؤقت

خامساً: السياسات النقدية

تتمثل أداتا الاستقرار المزدوجتان للعالم كينز لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في السياستين المالية والنقدية، حيث ركزت السياسة النقدية التقليدية في العادة على تغيير أسعار الفائدة (وأسعار الصرف في البلدان النامية) للتأثير على الطلب الكلي. وأثناء الأزمات المتعلقة بجانب الطلب، يهدف خفض سعر الفائدة في السياسة إلى تحفيز الاقتراض والإنفاق، ويهدف تخفيض قيمة العملة إلى تحفيز الطلب على الصادرات، ولكن الأمر مختلف هذه المرة، فكما أشرنا في أحد الأقسام السابقة، تُعزى الأزمة التي نواجهها إلى انكماش النشاط الاقتصادي لأسباب صحية.

والهدف الأساسي في الوقت الراهن ليس تحفيز الإنفاق بقدر ما هو الحفاظ على حياة "المريض" الاقتصادي أثناء حدوث غيبوبة مستحثة. ولهذا السبب، ركزت السياسات المالية على تعويض الدخل على الرغم من أن الإنفاق الحكومي له أيضاً تأثير إيجابي من ناحية الطلب على تلك الأعمال التي يمكن أن تظل نشطة. وعلى الرغم من أهمية أداة سياسة أسعار الفائدة، تتمثل الأهداف الإضافية للسياسة النقدية في توفير السيولة للحكومات (عن طريق شراء السندات الحكومية لتمويل الحزم المالية)، والأسر والشركات حتى يتمكنوا من تجنب الإفلاس، مما يؤدي إلى إبطاء التعافي، وكذلك لتجنب تراكم الديون، والذي قد يؤدي أيضاً إلى إبطاء التعافي. وقد وفرت البنوك المركزية السيولة بطريقة غير مسبوقة في اقتصادات البلدان المتقدمة، على الرغم من أنه في البلدان النامية البنوك المركزية لديها حيّز أقل بكثير لتقديم مثل هذا الإقراض على نطاق واسع.

ويمكن أن تكون هذه الأزمة فرصة لإحياء البنوك المركزية التنموية، وهي البنوك التي تعمل كوكلاء للتنمية الاقتصادية.[31] وهناك حجة قوية في هذه الأزمة تتمثل في أنه يمكن للبنوك المركزية تعزيز دور سياستها من خلال مساعدة البلدان على مواجهة تحدياتها الرئيسية في مكافحة كوفيد-19. وتشمل هذه التحديات تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق الحد من البطالة، والمساعدة في تخصيص الاستثمار للأنشطة المعززة للإنتاجية، والتصدي لتحديات تغير المناخ. واتخذت بعض البنوك المركزية، كما هو الحال في الولايات المتحدة، خطوة غير عادية بإقراض قطاع الأعمال أو تقديم ضمانات قروض مباشرة له. وفي حالات أخرى، تقدم الحكومة ضمانات القروض.

نظراً إلى أن السياسة النقدية ليست محايدة من ناحية التوزيع، فهي تستحق التدقيق في التأثيرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي لمكافحتها للأزمة. وتظهر الأبحاث أن السياسات النقدية يمكن أن يكون لها تأثيرات غير متكافئة بحسب العرق والجنس والطبقة.[32] وعلى سبيل المثال، قد تستفيد النساء والأشخاص الملونون والعمال من التحفيز النقدي من ناحية انخفاض أسعار الفائدة، بسبب التأثير الإيجابي على الطلب الكلي وبالتالي على معدل التوظيف، والعكس صحيح عندما يتم رفع أسعار الفائدة لأن النساء والأشخاص الملونين يقعون في الغالب في نهاية قائمة الوظائف، كما أن ارتفاع معدلات البطالة يقلل من قدرة القوى العاملة التفاوضية لرفع الأجور. وتُعتبر السياسات مثل ضمانات القروض والحوافز المقدمة للبنوك لإقراض القطاعات أو

[31] Epstein, G. 2015. "Development Central Banking: A Review of Issues and Experiences". ورقة العمل الخاصة بالتوظيف رقم 182 الصادرة عن منظمة العمل الدولية.
http://www.peri.umass.edu/fileadmin/pdf/working_papers/working_papers_351-400/EMPLOYMENT_ILO_WP.pdf

[32] Seguino, S. (2019). "Macro Policy Tools to Finance for Gender Equality." Development Policy Review 37(4): 504-525

الفئات ذات الأولوية[33] قناة أخرى يمكن من خلالها تضمين النساء والأشخاص الملونين والعاملات والعاملين أو استبعادهم. وتفضل البنوك عادة كبار المقترضين؛ لذا تُعتبر أسعار الفائدة والحصول على الائتمان أكثر صعوبة وتكلفة بالنسبة للمنشآت الصغيرة. عندئذٍ ستشمل إجراءات السياسة المراعية للنوع الاجتماعي الإقراض وضمانات القروض المستهدفة للشركات الصغيرة على وجه الخصوص، إلى جانب وضع تدابير صارمة لمراقبة التمييز المصرفي ضد النساء والشركات الصغيرة، ولا يمكن تتبع كل ذلك بالمعلومات المتوفرة لدينا.

لتقييم السياسة النقدية من حيث آثارها من منظور النوع الاجتماعي، نأخذ في الاعتبار أربعة أنواع من المؤشرات: (1) سياسات أسعار الفائدة والاحتياطيات، و(2) التيسير الكمي، والإقراض، وضمانات القروض، و(3) سياسات أسعار الصرف وضوابط رأس المال، و(4) السياسات النقدية البديلة.

أ- سياسات أسعار الفائدة والاحتياطيات

هناك العديد من التحديات الجديرة بالملاحظة فيما يتعلق باستخدام أسعار الفائدة لمعالجة الأزمة. أولاً، قد يكون لخفض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد آثار غير متكافئة من منظور النوع الاجتماعي. وهناك قطاعات تتأثر بسعر الفائدة أكثر من غيرها. على سبيل المثال، يعتبر تصنيع السلع المعمرة قطاعاً يتأثر بسعر الفائدة، لأن المستهلكين قد يضطرون إلى الاقتراض من أجل تمويل تكلفة المشتريات الكبيرة. وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة المنخفضة قد لا يكون لها تأثير على أنواع الوظائف التي تشغلها النساء (أي المنشآت الصغيرة في قطاع الخدمات)، فإنها ستقلل من تكلفة ديون المستهلكين للأسر وسيكون لها تأثير إيجابي على الاقتراض التجاري الذي يمكن أن يحفز التوظيف. ثانياً، بالنسبة للبلدان النامية، فإن سياسة أسعار الفائدة مقيدة بسبب تأثيرها على أسعار الصرف. ويمكن أن تؤدي أسعار الفائدة المنخفضة إلى هروب رأس المال مما يؤدي، على سبيل المثال، إلى تقييد استخدام هذه السياسة لتحفيز الطلب الكلي.

المؤشرات الكمية

- *أسعار الفائدة* - هل قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة وما مقدار التخفيض إن وجد؟
- *متطلبات الاحتياطي* - هل قام البنك المركزي بتخفيض متطلبات الاحتياطي وما مقدار التخفيض إن وجد؟

ب- التيسير الكمي والإقراض وضمانات القرض

التيسير الكمي، الذي استُخدِم على نطاق واسع خلال فترة الكساد الكبير، هو سياسة نقدية يشتري بموجبها البنك المركزي الديون الحكومية وديون الشركات في شكل سندات من أجل ضخ الأموال في الاقتصاد لتعزيز نطاق النشاط الاقتصادي. ويتمثل الهدف أيضاً في ممارسة ضغط هبوطي على أسعار الفائدة طويلة الأجل. وتمتلك البلدان النامية قدرة محدودة على توفير الأموال لتمويل هذه المشتريات ومع ذلك قد تكون حكوماتها قادرة على تقديم ضمانات قروض للبنوك التي تقرض المشاريع الصغيرة.

المؤشرات الكمية

- *التيسير الكمي* - ما حجم مشتريات الأصول الخاصة والعامة من الناتج المحلي الإجمالي؟
- *الإقراض للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والأعمال المملوكة لأقليات والنساء* - ما حجم حزم الإقراض المخصصة للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والأعمال المملوكة للأقليات والنساء وما حصتها من إجمالي حزم الإقراض؟

المؤشرات النوعية

- *ضمانات القروض* - هل تقدم البنوك المركزية أو الحكومات الوطنية ضمانات قروض تستهدف المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والأعمال المملوكة للأقليات والنساء؟

ج- السياسات النقدية البديلة

تتوافر مجموعة متنوعة من الأدوات الأخرى للبنوك المركزية التي تحفز الإبداع والابتكار. وفيما يلي قائمة بمجموعة متنوعة من المقاييس الممكنة التي يمكن استخدامها كمؤشرات نوعية لتقييم الوعي بالسياسات النقدية البديلة من منظور النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من أن السياسات قد لا تكون قائمة على أساس النوع الاجتماعي بشكل صريح، فإنها يمكن أن تكون مراعية للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي إذا كانت النساء مستفيدات بشكل غير متناسب.

المقاييس النوعية

- هل ينصح البنك المركزي البنوك الخاصة بتطبيق تجميد الائتمان (أي تأجيل سداد أصل القرض وفوائد القروض)؟
- هل ينصح البنك المركزي البنوك الخاصة بتعليق توزيعات الأرباح، مما يؤدي إلى الاحتفاظ برأس مال أكبر لأغراض الإقراض؟
- هل استهدف البنك المركزي الائتمان أو الائتمان المدعوم للأعمال التجارية المراعية للبيئة والمزارعات والأعمال المملوكة للأقليات والنساء؟

[33] متطلبات الاحتياطيات القائمة على الأصول هي أداة سياسة يمكن للبنوك المركزية استخدامها لتوجيه الائتمان إلى القطاعات المستهدفة.

د- سياسات ميزان المدفوعات

غالباً ما تؤدي الأزمات الاقتصادية العالمية إلى الاندفاع نحو "الأمان"، أي تفضيل الاحتفاظ بالأصول السائلة المقومة بعملات آمنة مثل الدولار الأمريكي مما ينتج عنه تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال إلى الخارج. ولا تختلف الأزمة الاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19 عن ذلك. وتم الإعلان عن تدفقات رؤوس مال إلى الخارج من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية منذ تفشي كوفيد-19. فقد بلغ إجمالي تدفقات رأس المال إلى الخارج من البلدان النامية في شهر آذار/مارس من عام 2020 وحده 83 مليار دولار، أي أكثر بثلاث مرات من تدفقات رأس المال الخارج في أوائل الأزمة المالية لعام 2008.[34] وكانت النتيجة انخفاضاً حاداً في قيمة العملات، خاصة بالنسبة لتلك البلدان التي تواجه أيضاً تأثير هبوط أسعار السلع الأساسية.

هناك العديد من الأدوات في جعبة الحكومات لمكافحة آثار تدفقات رؤوس المال إلى الخارج على ميزان المدفوعات، وتقلب أسعار الصرف، وانخفاض قيمة العملات. وتتمثل إحدى تلك الأدوات بالطبع في عدم القيام بأي شيء، مما يترتب عليه ببساطة تعويم أسعار الصرف كما فعلت العديد من البلدان، على أمل أن تحفز العملات المنخفضة القيمة الطلب على الصادرات. وقد لا يكفي ذلك لحماية الاقتصادات النامية من الصدمات المتعلقة بأسعار الصرف والتجارة. ومن غير المرجح أن يكون الطلب على الصادرات من الدول الغنية قوياً بما يكفي استجابة لانخفاض قيمة العملة لتحفيز الطلب وتعويض خسائر العملة المرتبطة بانخفاض أسعار السلع الأساسية.

علاوة على ذلك، هناك خطوات قد تتخذها البلدان لمعالجة هذه المشاكل، إحداها وضع ضوابط على رأس المال.[35] ومن شأن ذلك أن يحد من تدفق رأس المال إلى الخارج الذي تسبب في ضغوط على أسعار الصرف في البلدان النامية. ويصعب على البلدان اعتماد ضوابط بمفردها بسبب التأثير السلبي لذلك على سمعتها بين المستثمرين. ونتيجة لذلك، سيكون من المهم التعاون الإقليمي والدولي لفرض لضوابط رأس المال بشكل جماعي. وقد خفَّف عدد قليل من البلدان ضوابط رأس المال الحالية على التدفقات الداخلة، لكن اعتماد تدابير للحد من تدفق رأس المال إلى الخارج كان محدوداً للغاية. وحتى في ظل فروض قيود على تدفقات رأس المال إلى الخارج، لا تزال البلدان بحاجة إلى معاملات السوق الخارجي.

يمكن للبلدان إجراء مقايضات العملات مع البنوك المركزية الرئيسية من أجل معالجة النقص في أسعار الصرف. وتوفر ترتيبات المقايضة إمكانية الحصول على الدولار الأمريكي والعملات الرئيسية الأخرى، فهي تساعد على استقرار الأسواق المالية المحلية وتزويد البنوك المركزية المستلمة بالعملة الأجنبية، مما يخفف من الضغوط المتسببة بانخفاض عملات البلدان النامية.

بالإضافة إلى ذلك، في حين أن بعض البلدان قد سمحت بتعويم أسعار الصرف الخاصة بها دون قيود، يمكن اتخاذ خطوات للحد من التقلبات وتخفيف الصدمات. على سبيل المثال، قد تفرض البلدان قيوداً على واردات السلع الكمالية كما فعلت نيبال من أجل الحفاظ على النقد الأجنبي. وقد تنخرط البلدان أيضاً في تدخلات في سعر صرف النقد الأجنبي للتخفيف من زيادة التقلبات وتثبيت سعر الصرف من أجل تعزيز الاستقرار المالي وحماية الاقتصاد المحلي من ارتفاع تكاليف السلع الضرورية المستوردة مثل المعدات الطبية والمستحضرات الصيدلانية. علاوة على ذلك، يمكن للبنوك المركزية تقييد قدرة البنوك المحلية على بيع الدولار أو العملات الرئيسية الأخرى للعملاء.

- مقايضات العملات مع البنوك المركزية الكبرى
- ضوابط رأس المال
- إدارة سعر الصرف للحد من التقلبات والصدمات
- القيود على استيراد السلع الكمالية
- القيود المفروضة على قدرة البنوك على بيع العملات الرئيسية للعملاء

السياسات النقدية

	المؤشرات الكمية	المؤشرات التنظيمية / المتعلقة بالسياسات
سياسات أسعار الفائدة والاحتياطيات	• أسعار الفائدة • متطلبات الاحتياطي	• ضمانات القروض
التيسير الكمي والإقراض وضمانات القرض	• مشتريات الأصول • إقراض المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والأعمال المملوكة للأقليات والنساء	
السياسات النقدية البديلة		• تجميد سداد الائتمان • وقف توزيعات الأرباح • الائتمان المستهدف
سياسات ميزان المدفوعات		• مقايضات العملات مع البنوك المركزية الكبرى • ضوابط رأس المال • إدارة سعر الصرف للحد من التقلبات والصدمات • القيود على استيراد السلع الكمالية • القيود المفروضة على قدرة البنوك على بيع العملات الرئيسية للعملاء

[34] Ghosh, J. (2020). "The Pandemic and the Global Economy". المجلس الدولي للعلوم https://council.science/current/blog/the-pandemic-and-the-global-economy/

[35] الأمم المتحدة (2020) "تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده: قائمة الخيارات للنظر فيها من قبل رؤساء الدول والحكومات (الجزء الأول والثاني)"، نيويورك: الأمم المتحدة.

سادساً: دور الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي كأداة مراقبة

تشير الدلائل المستمدة من الأزمات السابقة إلى أنه بعد اعتماد حزم التحفيز المالي على المدى القصير، اعتمدت الحكومات عادة سياسات تقشف. ويرجع ذلك جزئياً إلى محدودية القدرة المالية، وإذا اعتمد التحفيز المالي على الاقتراض من أسواق خارجية و / أو قروض من مؤسسات متعددة الأطراف، يمكن أن تؤدي مدفوعات خدمة الدين إلى تفاقم ضيق الحيز المالي، وبالتالي تباطؤ التعافي والانتعاش الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، مما يمكن أن يؤدي بدوره إلى تباطؤ التقدم نحو تحقيق عملية نمو تراعي المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

على سبيل المثال، في أعقاب أزمة عام 2008، ألغت العديد من الحكومات تدابير التحفيز المالي تدريجياً وانتقلت إلى التقشف المالي حتى مع استمرار ارتفاع معدل البطالة في عام 2010. وخفضت البلدان الإنفاق الاجتماعي، وواصلت خفض ميزانيات الصحة، وخفضت أجور القطاع العام أو حددت لها سقفاً، ورفعت الضرائب، حيث أدى ارتفاع الدين العام إلى إحداث ضغوط مالية. وقد أثر الانتقال إلى التقشف المالي، الذي طال أمده في كثير من الحالات، بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف.

تتضمن الميزانية المراعية للمنظور الاجتماعي مجموعة كبيرة من الأدوات لمراقبة هيكل حزم التحفيز المتعلقة بجائحة كوفيد-19 وتأثيرها. ويمكن للتحليل والبيانات التي تنتج عن هذه الأدوات أن تدعم الحكومات والمجتمع المدني في تقييم مدى تعزيز حزمة التحفيز للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي، كما أنها مهمة في مراقبة كيفية تطبيق حزمة التحفيز وتنفيذها حيث يمكن أن يكون هناك العديد من العقبات التي تحول دون وصول الدعم المالي إلى الناس، وخاصة النساء ذوات الدخل المنخفض، حتى لو كانت تلك الحزمة توفر لهم مخصصات.

على وجه التحديد، تشمل الأدوات الأكثر فائدة لرصد ومراقبة تشغيل الحزمة وتنفيذها ما يلي:

- بيان ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي يتاح للجمهور وتحدد فيه الحكومة كيفية دعم الحزمة للمرأة وتعزيزها للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي؛
- دعم البرلمانيين في فحص الحزمة من خلال الأسئلة البرلمانية وجلسات استماع اللجان؛
- نظام لتتبع النفقات في الوقت الفعلي لرصد ومراقبة مدفوعات الحزمة وإصدار تقارير حول مدى انتفاع المرأة بها ودعم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي؛
- مراجعة النفقات من قبل مؤسسة مراجعة الحسابات الحكومية، بما في ذلك تقييم تأثير النفقات التي تم صرفها بالفعل على المساواة المبنية على النوع الاجتماعي؛
- دعم تدقيق الأداء الاجتماعي من قبل منظمات المجتمع المدني لمراقبة تقديم الخدمات على أرض الواقع ومدى تلبيتها لاحتياجات المرأة وأولوياتها، كما يمكنها تقييم مدى تضمين الحزم دعماً للمنظمات النسائية التي يشارك العديد منها في تقديم الخدمات الحاسمة (مثل العنف ضد المرأة و / أو الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية).

من المهم أيضاً تقييم مدى تطبيق نظام إدارة المالية العامة والطريقة التي قد يعيق بها عملية تنفيذ أي حزمة أو يشكّلها. وعندما تكون البلدان قادرة على خلق حيّز مالي لحزمة متعلقة بكوفيد-19، فإنها تحتاج أيضاً إلى التأكد من أن أنظمة الإدارة المالية العامة تتسم بالمرونة الكافية لاستيعاب التدفقات المالية الجديدة، وإعادة تخصيص الموارد الحالية والصرف السريع للأموال. وقد يكون نظام الإدارة المالية العامة عقبة أمام تحقيق هذه الأهداف، فقد يكون من الصعب، بعد اعتماد الميزانيات السنوية، نقل الموارد أو إعادة تخصيصها بسهولة.

وعلى الرغم مما تقدم، هناك عدد من الخيارات لزيادة "حجم الميزانية" عن طريق تعديل قواعد الميزانية لتتسم بمزيد من المرونة (على سبيل المثال، تحلّت الصين بالمرونة عند تقديم الاعتمادات وتسريع المدفوعات لتلبية احتياجات الإنفاق)، وإدخال ميزانيات تكميلية (أنشأت دولة المغرب صندوقاً مشتركاً خاصاً تضمّن 33 مليار دولار لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19)، وزيادة الإنفاق ضمن الخطوط الحالية (على سبيل المثال، استثمارات النظام الصحي لتطوير اللقاحات أو شراء معدات الوقاية الشخصية)، ووضع مخططات جديدة بما في ذلك الإعفاءات الضريبية أو خطط ضمان القروض بنسبة 100 في المائة للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر (مثلما حدث في المملكة المتحدة). وأدخلت العديد من البلدان أيضاً مزيجاً من هذه التدابير المالية إلى جانب الإجراءات المعجلة لاعتماد الميزانيات (مثلما حدث في كندا).

ورغم أهمية أن يكون لديك أنظمة أكثر مرونة للإدارة المالية العامة، فمن المهم أيضاً الحفاظ على آليات المساءلة (المراجعة والتوازنات) أو حتى تعزيزها. وتبرز أهمية ذلك فيما يتعلق بالتعاقد والاستعانة بمصادر خارجية، حيث قد تميل الحكومات إلى تعليق تطبيق القواعد المعتادة في سبيل السرعة، كما حدث في المملكة المتحدة بشأن الاستعانة بمصادر خارجية للاختبار والتعقب للقطاع الخاص.

تشمل مؤشرات تقييم تنفيذ هذه الأدوات لرصد إجراءات الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي ما يلي:

- *بيان الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي:* هل قدمت الحكومة (كجزء من وثائق ميزانيتها) بيان ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي لحزمة ميزانية كوفيد-19؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فهل يتضمن بيان الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي ما يلي:
  - وصف واضح لأهداف المساواة المبنية علي النوع الاجتماعي المطلوب تحقيقها؟
  - توضيح الموارد المخصصة لأهداف المساواة المبنية علي النوع الاجتماعي المحددة؟
  - مؤشرات المخرجات لقياس الأداء في تحقيق أهداف المساواة المبنية علي النوع الاجتماعي المحددة.
  - بيان عام؟
- *الفحص البرلماني:* هل أثار البرلمان أسئلة حول الميزانيات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في مراجعته / فحصه لحزمة كوفيد-19؟
  - هل طرح البرلمانيون أسئلة حول بيان الميزانية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، بما في ذلك مدى كفاية مخصصات الميزانية لتحقيق أهداف المساواة المبنية علي النوع الاجتماعي؟
  - هل طرح البرلمانيون أسئلة حول التأثيرات من منظور النوع الاجتماعي لإعادة تخصيص الميزانية و / أو التخفيضات المقترحة؟
  - هل طلب البرلمانيون تقديم تقارير مرحلية عن مدى تحقيق أهداف المساواة المبنية علي النوع الاجتماعي (في بيان الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي) من خلال تنفيذ الميزانية؟
- *تتبع النفقات:* إلى أي مدى وضعت الحكومة نظام تتبع في الوقت الفعلي يرصد النفقات المراعية للنوع الاجتماعي في الحزمة؟
  - هل تم الحصول على بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي عن النفقات، بما في ذلك معلومات عن الأفراد داخل الأسرة الذين يحصلون على مزايا محددة (مثل التحويلات النقدية وإعانات البطالة ومزايا رعاية الأطفال)؟
  - هل يشتمل نظام تتبع النفقات على تمييز / تصنيف للإنفاق المراعي للنوع الاجتماعي؟
  - هل يوجد تقرير عام عن النفقات يتضمن معلومات محددة عن الإنفاق المراعي للنوع الاجتماعي؟
- *عمليات التدقيق في المساواة المبنية علي النوع الاجتماعي:* هل تم إجراء تدقيق للحزمة؟ [يُرجى تحديد ما إذا كان التدقيق تجريه مؤسسة حكومية أم مجتمع مدني]، وإذا كانت الإجابة بنعم، فهل تضمن التدقيق ما يلي:
  - تقييم إلى أي مدى ساهمت نفقات الميزانية في أهداف المساواة المبنية علي النوع الاجتماعي؟
  - مراجعة الخدمات المقدمة من خلال نفقات الميزانية والمستفيد منها؟
  - تقييم الأثر اللاحق لحزمة الميزانية والنتائج ذات الصلة لتحديد مدى تعزيزها للمساواة المبنية علي النوع الاجتماعي؟

الجدول 1. إجراءات الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في بلدان نامية مختارة

	سبل العيش		الحماية اجتماعية			الصحة			الأمن الغذائي		البنية التحتية العامة والإسكان		السياسة النقدية			
البلدان	سياسات التوظيف والعمل	دعم الأعمال	المساعدة الاجتماعية	التأمين الاجتماعي	الإنفاق على الرعاية الصحية	الصحة الإنجابية	العنف المنزلي	الأمن الغذائي	الدعم الزراعي	البنية التحتية العامة	الإسكان	سعر الفائدة	الإقراض	السياسات البديلة	سياسات ميزان المدفوعات
الأرجنتين	✓		✓	✓	✓			✓			✓		✓		✓
كولومبيا	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓				✓			✓
مصر	✓		✓	✓	✓				✓			✓	✓		✓
إثيوبيا	✓		✓	✓	✓			✓	✓		✓				
الهند	✓	✓	✓	✓	✓			✓	✓				✓		✓
المكسيك	✓	✓	✓	✓	✓										
المغرب	✓	✓	✓	✓	✓							✓	✓		✓
الفلبين	✓	✓	✓	✓	✓			✓	✓						
رواندا	✓	✓	✓	✓				✓	✓						
جنوب أفريقيا	✓	✓	✓	✓		✓		✓					✓		
فيتنام	✓	✓	✓	✓						✓	✓	✓	✓		✓

ملاحظة: بيانات مستمدة من أداة تتبع السياسات الخاصة بصندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#S و.Gentilini, U و M. Almenfi, P. Dale و.G. Demarco و.I. Santos. (2020). "Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real Time Review of Country Measures." Mimeo. https://www.ugogentilini.net/wp-content/uploads/2020/05/Country-SP-COVID-responses_May22.pdf Accessed June 15, 2020.

سادساً: الخاتمة

ختاماً، سيتطلب تقييم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي والإفصاح عنها ومراقبتها في سياق التحفيز المالي والنقدي الاهتمام بأربع قضايا رئيسية: حجم التحفيز المالي، لأن هذا له تأثير على مقدار التمويل المتاح لتلبية احتياجات النساء والفتيات، وهيكل حزمة التحفيز المالي لأن ذلك سيحدد ما إذا كانت تدابير السياسة المحددة تراعي احتياجات المرأة وتعطيها الأولوية، والسياسات النقدية التي يمكن أن يكون لها أيضاً آثار من منظور النوع الاجتماعي، ودور الرصد والمراقبة لتحليل الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي.

وتقدم هذه المذكرة الإرشادية طريقة لتقييم السياسات المالية والنقدية للبلد للتوعية بمراعاة المساواة المبنية على النوع الاجتماعي. تنقسم المؤشرات إلى مؤشرات كمية، تتعلق عادةً بحجم الإنفاق في مختلف المجالات، ومؤشرات نوعية تعكس اللوائح و / أو السياسات التي تؤثر في طريقة تخصيص الأموال، ومسؤوليات الشركات، والخطوات المتخذة للتخفيف من تراكم الديون والإفلاس. كما تقدم هذه المذكرة إرشادات حول طريقة استخدام منظور الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي لتقييم نفقات الدولة.

يطبق الجدول (1) المؤشرات الواردة في هذه الوثيقة على تقييم السياسات المالية والنقدية ذات الصلة بكوفيد-19 في 11 بلداً نامياً. لقد تكبدت البلدان الإحدى عشرة نفقات واعتمدت سياسات توظيف لدعم العمال. وبالمثل، خصصت كل هذه البلدان تمويلاً للمساعدة الاجتماعية والتأمين. وتجدر الإشارة إلى انعدام الاهتمام بالصحة الإنجابية أو مكافحة العنف المنزلي. وبالمثل، فقد اغتنم القليل فرصة هذه الأزمة لزيادة الإنفاق على البنية التحتية المادية أو الإسكان التي يمكن أن تكون تمكينية من منظور النوع الاجتماعي. وأخيراً، في حين أن عدداً من البلدان قد قام بتوسيع نطاق الإقراض للقطاع الخاص وخفض أسعار الفائدة، فإن القليل منها تبنى سياسات نقدية بديلة. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان تستجيب بشكل ديناميكي لتحديات فيروس كورونا والأزمة الاقتصادية، ولذلك ينبغي البحث عن معلومات محدثة من أجل تقييم نفقات البلدان واستجابات السياسات للأزمة.

بيانات الاتصال

منظمة العمل الدولية
Route des Morillons 4, CH-1211 Geneva 22
سويسرا
فرع التوظيف وأسواق العمل والشباب
البريد الإلكتروني: emplab@ilo.org

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
220 East 42nd Street, New York, NY 10017
USA
قسم التمكين الاقتصادي
البريد الإلكتروني: econem.section@unwomen.org

جميع حقوق النشر لعام 2021 محفوظة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية